مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين – العدد ٧٦ – ذو القعدة ١٤٣٤هـ – سبتمبر ٢٠١٣م

المحاسبون

الهيئة تصدر مطبوعة جديدة في مجـــال الرقـــابة الداخلية

د. محمد آل عباس

"نسعى لرفع الأداء والممارسات الميدانية في مجال المراجعة الداخلية إلى مستوى المعايير الدولية ذات العلاقة "

تطبيق معاييـر المحاسبة ومعاييـر المراجعة الدولية ابتـداءً من العام ٢٠١٧م في المملكة

أكثر من عشرين عاماً من العمل المهني الدؤوب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين..

وبعد:

تُوِّجت الجهود التي بذلت لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، الذي تم بموجبه إصدار نظام جديد للمحاسبين القانونيين وإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، هيئة مهنية تعنى بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بها، ويعد هذا بمثابة لبنة أخرى تضاف إلى الجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين لإيجاد بيئة اقتصادية واستثمارية في المملكة، تتسم بالثقة والاستقرار والشفافية.

فقد كان تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة حلماً يراود المهتمين بالمهنة، وأصبح اليوم حقيقة ملموسة، فقد تحقق الكثير خلال الأعوام التي تزيد عن العشرين من مسيرة الهيئة ولله الحمد، وتم قطع شوط كبير في مسيرة إرساء المهنة.

فحققت الهيئة بتوفيق من الله تعالي، منجزات متميزة، كان من شأنها الإسهام الفاعل في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة. وتتمثل أهم ثمار هذه التجربة في الالتزام الجاد بالمعايير المهنية والأنظمة والتعليمات التي تحكم المهنة، والتفاعل البناء بين المحاسبين القانونيين والأكاديميين وغيرهم من المنتسبين للمهنة، الأمر الذي جعل من هذه المهنة نموذجاً تحتذيه المهن الأخرى على المستويين المحلي والاقليمي.

ويرجع الفضل في تطوير هذه المهنة بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، إلى الدعم المتواصل الذي تلقاه الهيئة من حكومة خادم الحرمين الشريفين.

وما بذله المخلصون من مسؤولين ومنتمين للمهنة، الذين خصصوا كل جهد ممكن للارتقاء بها وتقديم عصارة ما لديهم من خبرات وأفكار، ومنحوا المهنة الأولوية والسبق على ما عداها من أعمال أخرى.

وأود بهذه المناسبة الإشادة بجهود الأكاديميين والمهنيين العاملين في مكاتب المحاسبة والأجهزة الحكومية والمنشآت التجارية الذين شاركوا بفعالية في رسم خطط الهيئة.

والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. •

د. أحمد عبدالله المغامس

أمين عام الهيئة

76

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ، رئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم علي جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E-mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa

6

مجلس إدارة الهيئة يعقد اجتماعه السابع برئاسة وزير التجارة والصناعة

8

برنامج ماجستير المحاسبة يحرز المرتبة الأولى على برامج الدراسات العليا على مستوى جامعة الملك سعود

9

إصدار مطبوعة "تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت"

12

الدكتور محمد بن عبدالله آل عباس
"نسعى لرفع الأداء والممارسات الميدانية في مجال المراجعة الداخلية إلى مستوى المعايير الدولية ذات العلاقة "

التصميم والإخراج
الجريدة للخدمات الإعلامية

مجموعة الجريدة

المدير التنفيذي
ابراهيم حمد العسكر

المدير الفني
رضا سالم باصالح

التحرير والتنسيق الصحفي
الجريدة للخدمات الإعلامية

المملكة العربية السعودية ـ الرياض.
ص.ب ٤٢٣٦٢ الرياض ١١٥٤١
هاتف: ٢٢٥٠١١١ (٥ خطوط)
فاكس: ٢٢٥٣٧٧٧
الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩
www.aljareeda.com.sa

مجلس إدارة الهيئة يعقد اجتماعه السابع برئاسة وزير التجارة والصناعة

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه السابع للدورة السابعة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وتم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، أبرزها مقترح بتعديلات على نظام المحاسبين القانونيين ومقترح لعقد ورشة عمل بشأن تصنيف مكاتب المحاسبة لأخذ آراء المهتمين حيال موضوع التصنيف. كما منح المجلس شهادة الزمالة لكل من اجتاز مواد الاختبار للدورة الأولى لعام ٢٠١٣م. •

تطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية ابتداءً من العام 2017م

وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة، المنعقد يوم الخميس ١٤٣٤/٩/١٠هـ، الموافق ٢٠١٣/٧/١٨م، على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة، بعد استكمال اعتمادها من الهيئة، على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ٢٠١٧/١/١م للمنشآت المدرجة في السوق المالية، أما للمنشآت الأخرى فيكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن ٢٠١٨/١/١م، على أن يعاد النظر في التواريخ بالتأخير في ضوء مستجدات العمل على خطة التحول.

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية، يتم تطبيقها بعد اعتمادها من الهيئة دفعة واحدة ، على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق على مراجعة القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ٢٠١٧/١/١م، ما لم تستجد أمور تمنع ذلك.

وجدير بالذكر أن مجلس الإدارة سبق أن اعتمد مشروعات تضمن خطة للتحول للمعايير الدولية في اجتماعه التاسع للدورة السادسة المنعقد في ١٤٣٤/٣/٢٦هـ. التي أعدتها لجنة توجهية كونها المجلس لدراسة موضوع التحول إلى المعايير الدولية، من ممثلين من لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة في الهيئة، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، وتعمل اللجان المختصة في الهيئة حالياً على تنفيذ هذه الخطة، وقد نشرت على موقع الهيئة في الأسابيع الماضية، توصياتها بخصوص المرحلة الأولى من مراحل مشروع التحول إلى المعايير الدولية. •

زيـارات دورية على مكاتب المحاسبة

قامت الأمانة العامة ممثلة بلجنة مراقبة جودة الأداء المهني، بزيارات دورية لمكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة، وتأتي هذه الزيارات في ضوء توجيه مجلس الإدارة في اجتماعه السادس للدورة السابعة، الذي قرر أن تقوم الأمانة العامة بزيارات دورية مفاجئة لمكاتب المحاسبة، تحت إشراف لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بهدف التأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة، في سياق جهود النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، لمساعدة المكاتب على تقديم أفضل الخدمات. وتركز هذه الزيارات على مدى تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتختلف عن زيارات الفحص الدوري (الميداني) لبرنامج مراقبة جودة الأداء المهني، التي تركز على الجوانب الفنية بشكل أكبر. •

جامعة الملك سعود تنظم المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون

برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، تنظم كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي،

الأستاذ الدكتور معدي آل مذهب

بإذن الله خلال الفترة من ١٦ الى١٧ من ربيع الثاني ١٤٣٥هـ، الموافق ١٦ إلى ١٧ من فبراير ٢٠١٤م . وقد صرح عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر الأستاذ الدكتور معدي ابن محمد آل مذهب، أن المؤتمر يأتي استجابة لتوصية اجتماع عمداء كليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي؛ المنعقد بالرياض بتاريخ ١٤٣٣/١١/١هـ، الموافق ٢٠١٢/٩/١٧م، بإقامة مؤتمر دولي كل سنتين بمسمى "مؤتمر كليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي".

وقد بادرت كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود بتنظيم المؤتمر الأول الذي يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها: توطيد أواصر التعاون والشراكة بين كليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، ومناقشة أهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال المال والأعمال، والتعرف على دور صناع القرار في مواجهتها، واستعراض واقع العملية التعليمية في كليات إدارة الأعمال، ومقارنتها بأفضل التجارب العالمية الناجحة، وتبادل المعارف والخبرات والمستجدات العلمية في مجال المال والأعمال، وتشجيع وتنمية إمكانية إجراء الأبحاث العلمية المتخصصة، والإسهام في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات إدارة الأعمال واحتياجات سوق العمل.

وأردف الأستاذ الدكتور معدي آل مذهب، قائلاً: إن المؤتمر يتضمن عدداً من المحاور التي ستتم مناقشتها عبر عدد من الجلسات، هي: مواجهة التحديات المعاصرة في مجال المال والأعمال، وتطوير العملية التعليمية في كليات إدارة الأعمال، وأبحاث علمية متخصصة في مجال المال والأعمال في دول مجلس التعاون، تشمل قضايا تتعلق بموضوعات اقتصادية ومالية ومحاسبية وإدارية وإستراتيجية.

وفي ختام تصريحه، شكر الأستاذ الدكتور آل مذهب، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، على تفضله برعاية المؤتمر، كما وجه الشكر لمعالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري على دعمه إقامة المؤتمر ولمعالي مدير جامعة الملك سعود الأستاذ الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر على دعمه ومتابعته المباشرة لجهود الإعداد للمؤتمر. كما دعا الأستاذ الدكتور آل مذهب جميع المهتمين للمشاركة، سواءً بتقديم الأبحاث والأوراق العلمية أو المشاركة بالحضور وإثراء النقاش. ويمكن التواصل وإرسال الأبحاث والأوراق العلمية للجنة العلمية للمؤتمر عبر البريد الإلكتروني: GS__CBA@ksu.edu.sa

الخدمة المدنية تعتمد اختباراً للالتحاق بالوظائف في التخصصات المحاسبية

دعت وزارة الخدمة المدنية المتقدمين على برنامج جدارة من الحاصلين على الدرجة الجامعية في التخصصات المحاسبية، التقدم لتحديث بياناتهم على برنامج جدارة والتأكد من دقة وسلامة البيانات في طلبات التقديم، استعداداً لتنفيذ المرحلة الأولى من الاختبارات التنافسية للالتحاق بالوظيفة العامة التي اعتمدتها الوزارة.

وأوضحت وزارة الخدمة المدنية أن دخول الاختبار متطلب سابق للالتحاق بالوظيفة العامة، إذ تم اعتماد الدرجة الحاصل عليها المتقدم من الاختبار كأحد عناصر المفاضلة لغرض التعيين، وأوضحت أن الغرض من الاختبار ليس الاجتياز أو عدمه، بل يتم اعتماد الدرجة التي يحصل عليها المتقدم لغرض المفاضلة بين المتقدمين للترشيح على الوظائف. •

الهيئة تشارك في مؤتمر يوروموني السعودية

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مؤتمر يوروموني السعودية الذي عقد في مدينة الرياض على مدى يومين، لبحث الدور المتنامي للمملكة كمركز مالي إقليمي وعالمي، بمشاركة متخصصين في المجالات المالية والمصرفية. وركز المؤتمر في دورته هذا العام، على دور الصكوك والسندات ودورها في تطور أسواق رأس المال بعد أن تسارعت وتيرة إصدار الصكوك بشكل كبير خلال ٢٠١٢ وبداية ٢٠١٣، مع دخول مصدرين جدد للسوق لهذه الصكوك والسندات.

وقد مثل الهيئة في هذا المؤتمر، أمينها العام الدكتور أحمد ابن عبدالله المغامس، حيث عرض خلال إحدى جلسات المؤتمر مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية. وقد شهد المؤتمر حضور عدد من الشخصيات الدولية من ذوي الاهتمام والاختصاص. وتأتي مشاركة الهيئة انطلاقاً من حرصها على التواصل مع الفعاليات الاقتصادية ذات الصلة. •

برنامج ماجستير المحاسبة يحرز المرتبة الأولى على برامج الدراسات العليا على مستوى جامعة الملك سعود

أقامت عمادة الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، حفلاً برعاية معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر، كرمت فيه (٢٩) برنامجاً من برامج الدراسات العليا كأفضل البرامج على مستوى الجامعة، ضمن مشروع تشخيص برامج الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، ويعد هذا التكريم مبادرة نوعية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة. وقد حقق برنامج (ماجستير العلوم في المحاسبة) المرتبة الأولى بين برامج الدراسات العليا على مستوى الجامعة. وقد تسلم رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود، الدكتور يحيى بن علي الجبر، درعاً تكريمياً من معالي مدير الجامعة بهذه المناسبة. •

المشاركة في اجتماع رؤساء أقسام المحاسبة في المملكة

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في الاجتماع الأول لرؤساء أقسام المحاسبة في المملكة، الذي عقد بالرياض بتاريخ ٢٠ /٦/١٤٣٤هـ، بمشاركة رؤساء أقسام المحاسبة بجامعات المملكة، ونظمته الجمعية السعودية للمحاسبة. وقد افتتح الاجتماع وكيل جامعة الملك سعود للشؤون التعليمية والأكاديمية الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان، نيابة عن معالي مدير جامعة الملك سعود.

وقد مثل الهيئة في الاجتماع، أمينها العام، الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، وناقش المجتمعون عدداً من الموضوعات التي تخدم تطوير المناهج العلمية، وتطوير مخرجات التعليم لقسم المحاسبة بما يخدم الواقع العملي وسوق العمل. •

إصدار مطبوعة "تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت"

أنجزت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ممثلة في لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال، ترجمة وتعريب الإصدار المعنون بـ "تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت"، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، بعد حصول الهيئة على موافقة الاتحاد الدولي على ترجمته للغة العربية. وتمثل الرقابة الداخلية عنصراً مهماً في نظام حوكمة المنشأة والقدرة على إدارة المخاطر، وتعد الأساس الذي يدعم تحقيق أهداف المنشأة وتعزيز وحماية قيمتها. ويقدم هذا الإصدار إرشادات للممارسات الدولية الجيدة في مجال زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية في المنشآت بمختلف أنواعها، وتحسينها بشكل مستمر. وتأتي ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لهذا الإصدار في إطار الجهود التي تبذلها لنقل أفضل الممارسات على المستوى الدولي في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، وما يرتبط بها من مجالات. وتأمل الهيئة أن يمثل هذا الإصدار مرجعاً مفيداً لكافة المنشآت في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، وفي العالم العربي بشكل عام، بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى الأداء المهني وتأصيل معاييره وممارساته. ويمكن الحصول على نسخة من المطبوعة عبر موقع الهيئة على شبكة الإنترنت. •

مناقشة موضوع اندماج مكاتب المحاسبة

عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين، مساء يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١٠/٢٧هـ، الموافق ٢٠١٣/٩/٣م في مقر الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمدينة الرياض، لقاءًا لمناقشة موضوع اندماج مكاتب المحاسبة والمراجعة.
أفتتح اللقاء أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس متحدثاً عن مزايا الاندماج، وتتطرق لبعض الأفكار التي تساعد في إنجاح عمليات الاندماج بين المكاتب. كما تحدث أيضاً عن أسباب فشل الاندماج. بعد ذلك تحدث الحضور عن تجاربهم في الاندماج وتم تبادل الرؤى والاستفادة من خبراتهم في ذلك لتقديم المقترحات والأفكار التي تخدم خطة عمل الاندماج، وفي ختام اللقاء، قدَّم الأمين العام شكره للحضور على تلبية الدعوة. •

حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة، نتائج الدورة الثانية لاختبارات الزمالة، وقرر منح شهادة الزمالة لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار في تلك الدورة، وهم:


أحمد عبدالمجيد مهندس


تغريد حسن بلخير


خالد محمد العيد


خالد محمد بهجت


سعد عميقان الدوسري


صقر حسن العتيبي


عامر سعيد خلوفه


عبدالعزيز عبدالله الكنهل


علي فهد مسعود


عمر عبدالرحمن الحمد


فارس صالح الجربوع


ماجد محمد الباز


مها محمد الزبن


محمد سليمان الغيهب


هند سلمان الجردان

ويسر مجلة المحاسبون أن تهنيء الحاصلين على الزمالة على هذا الإنجاز، متمنية لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

استشارات

رأي لجنة معايير المحاسبة حول المحاسبة عن التكاليف الإدارية للتمويل التي تدفع مقدماً

الرقم: ١/١٩

التاريخ: ١٤٣٤/٨/٢٧هـ الموافق: ٢٠١٣/٧/٦م

الاستفسار:

كيف تتم معالجة المبلغ الذي يحسمه صندوق التنمية الصناعية السعودية مقدماً من مبلغ القرض الذي يقدمه، علماً أن هذا المبلغ ذو أهمية نسبية، حيث يتراوح بين (٦) إلى (٨٪) من مبلغ القرض؟

الإجـــابة:

حيث إن سداد القرض يمتد لعدة فترات محاسبية، فإن تكاليف الحصول عليه يجب أن تقابل تلك الفترات التي تستفيد منه. وعليه فإنه يجب رسملة المبلغ الذي يحسمه الصندوق مقدماً من مبلغ القرض المقدم، ويتم عرضه باعتباره تكاليف تمويل مؤجلة مطروحة من أصل القرض، وإطفاؤها خلال فترة القرض، على أساس طريقة سعر الفائدة السائد، أو بطريقة القسط الثابت (إذا كانت هذه الطريقة لا تؤدي إلى نتائج مختلفة جوهرياً عن طريقة سعر الفائدة السائد) والإفصاح عن طبيعة هذه التكاليف، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات معيار الأصول الثابتة فيما يتعلق برسملة تكاليف التمويل.

حصل على درجة البكالوريوس من فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها – قسم المحاسبة سنة ١٤١٣هـ وحصل على الماجستير من جامعة الملك سعود قسم المحاسبة سنة ١٤١٨هـ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ويلز – ابريستويث بالمملكة المتحدة البريطانية عام ١٤٢٥هـ. عمل رئيساً لقسم المحاسبة بجامعة الملك خالد ٢٠٠٦م، ثم أصبح وكيلاً لكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية بالجامعة نفسها ٢٠٠٧م، ثم رئيساً تنفيذياً للجمعية السعودية للمراجعين الداخليين. له العديد من الأبحاث والدراسات في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

الرئيس التنفيذي للجمعية السعودية للمراجعين الداخليين

الدكتور محمد بن عبدالله آل عباس

"نسعى لرفع الأداء والممارسات الميدانية في مجال المراجعة الداخلية إلى مستوى المعايير الدولية ذات العلاقة "

■ نود من سعادتكم أن تحدثونا عن مهام الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين والأنشطة التي تقوم بها؟ وما هي المعوقات التي تواجهها في انجاز أعمالها؟

في إطار الجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتعزيز الدور الرقابي في المنشآت وتفعيله، ومواكبةً للتطورات الشاملة التي تشهدها المملكة، أنشئت الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٨٤) بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٥هـ، الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م، لتكون ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، وتهدف إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية. فالجمعية حلقة مهمة في حلقات تطوير ثقافة العمل المؤسسي في إطار الحوكمة وإدارة المخاطر في المملكة، هذا التطوير يعد خطوة واسعة ومتقدمة وضرورية لبيئة الأعمال، سواءً في القطاع الخاص أو العام، وحتى قطاع مؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة للربح. فلقد توجه العالم المتقدم نحو تطوير بيئة العمل في جميع المنظمات لتكون معززة للنزاهة، ومراقبة للمخاطر بمختلف مصادرها، وأن تمتلك الأدوات الرقابية لمواجهة تلك المخاطر، ومن ذلك تطوير إدارة المراجعة الداخلية. يأتي قرار إنشاء الجمعية من مجلس الوزراء، تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة لتأكيد الحضور المهني، والأهمية البالغة لهذه المهنة في المملكة التي جعلت من الضروري أن ترتبط مباشرة بوزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الجمعية، من خلال مجلس إدارة مشكل من فريق معين من عدة جهات حكومية، بالإضافة إلى فريق منتخب من أعضاء الجمعية الممثلين للجمعية العمومية. من المهم الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال إنشاء لجنة المراجعة الداخلية، وتوقيع الهيئة اتفاقية تعاون مع المعهد الدولي للمراجعين الداخليين لتطوير المهنة في المملكة، لكن أهم المراحل كانت مع تشكيل فريق التأسيس، وهم: الأستاذ يوسف المبارك، الدكتور صالح الشنيفي، الأستاذ خالد الصليع، الأستاذ سليمان النويصر، الأستاذ عبدالله الرويس والأستاذ محمد السبيعي. وقد عمل هذا الفريق بشكل تطوعي لمدة أربع سنوات من أجل تطوير تنظيم الجمعية، والعمل مع الجهات والهيئات الحكومية المختلفة حتى صدر تنظيم الجمعية من مجلس الوزراء، وقد سعى هذا الفريق لتأسيس جمعية مهنية تهتم بتطوير مهنة المراجعة الداخلية وثقافتها في المؤسسات المختلفة، من خلال عقد الدورات التدريبية، ورفع الوعي بالمهنة بمختلف الوسائل، وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تراكمت في الميدان، ودعم المهنيين الممارسين بكل مامن شأنه تطوير قدراتهم، وربطهم بالمؤسسات العالمية المختصة والمعايير الدولية ذات العلاقة. وقد بدأ هذا الفريق أعماله بتطوير خطة إستراتيجية، تهدف إلى صدور تنظيم الجمعية من الجهات المختصة، وأن تحصل الجمعية على عضوية كاملة بالمعهد الدولي للمراجعين الداخليين وأن تبدأ أعمالها بجهاز تنفيذي كافي قادر على إدارتها في مراحلها الأولية. وقد نجح الفريق في تحقيق أهداف الخطة، فقد صدر تنظيم الجمعية من مجلس الوزراء عام ١٤٣٢هـ، كما تمت استضافة الجمعية مؤقتاً في مقر هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، وتم تعيين عدد من موظفي الجهاز التنفيذي لبدء أعمال الجمعية في وقت قياسي، وهذا العمل الضخم تم من فريق عمل تأسيس الجمعية بجهود تطوعية بحتة.

تمر مهنة المراجعة الداخلية في العالم عامة وفي المملكة أيضاً بفترة مهمة جداً في مراحل تطورها، فلقد نجحت المهنة عالمياً حتى الآن في توفير مرجعية واحدة للمعايير المهنية

وبعد أن أنجز الفريق أعماله، تم تشكيل مجلس إدارة الجمعية، كما تم تعيين لجنة تنفيذية، بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للعمل على تحقيق اغراض الجمعية حسب نص التنظيم، والعمل على تحقيق تطلعات المهنيين الممارسين، وجميع المهتمين بهذا الشأن، وفي هذا، عقدت الجمعية عدة ورش عمل في الرياض وجدة والدمام، من أجل استطلاع الآراء بشأن أعمال الجمعية وأنشطتها للفترة القادمة، كما نشر استطلاع للآراء في موقع الجمعية الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية، وبناءً على نتائج الاستطلاع وورش العمل، تبنى مجلس الإدارة خطة إستراتيجية أعدتها اللجنة التنفيذية للفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧م، ستعمل الجمعية خلالها على أن تصبح المرجع لمهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية، وأن تعمل بفعالية على تطوير ثقافة المراجعة الداخلية ونشرها، وتطوير علاقاتها بالمؤسسات المهنية الدولية ذات العلاقة، وخدمة أعضائها.

■ ما هي الأهداف الرئيسية للجمعية؟ وكم يبلغ عدد أعضائها؟

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٨٤) بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ، الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م، تتمثل أغراض الجمعية في:

- توفير معايير المراجعة الداخلية الدولية وقواعد آداب المهنة والإرشادات المهنية الأخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- إعداد مواد وأدلة إرشادية وتطويرها، وتوفير المعارف والمعلومات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.
- عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية التي يمنحها معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- تطوير البرامج التدريبية وبرامج التعليم المهني المستمر والدبلومات المتعلقة بمهنة المراجعة الداخلية وتنفيذها، من أجل رفع المستوى العلمي والمهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية، وإصدار الشهادات المتعلقة بها.
- تقديم الدعم الفني لمراقبة جودة الأداء المتعلق بمهنة المراجعة الداخلية، وتطوير وسائل تحسين الأداء المهني.
- إعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال المراجعة الداخلية، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص.
- عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال المراجعة الداخلية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- السعي إلى رفع وعي الجمهور بأعمال المراجعة الداخلية.
- توطيد أواصر الصلة مع الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية داخل المملكة وخارجها، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

ويدير الجمعية مجلس إدارة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وعضوية وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الداخلية المكلف، الأستاذ عبدالله بن علي العقيل، والأستاذ فهد بن عبدالله الدكان مدير عام الحسابات بوزارة المالية، والأستاذ سعد بن خلف القثامي المدير العام للمؤسسات والشركات العامة بديوان

المراقبة العامة، والأستاذ أسامة بن صالح الحديثي مستشار الرئيس بهيئة السوق المالية، والدكتور صالح بن عبدالرحمن الزهراني عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز، والدكتور صالح بن حمد الشنيفي عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، وممثلو أعضاء الجمعية العمومية في مجلس الإدارة: الأستاذ محمد بن عثمان السبيعي، مدير إدارة حسابات العمليات بشركة أرامكو السعودية، والأستاذ خالد بن محمد الصليع، رئيس المراجعة الداخلية لمجموعة الاتصالات السعودية، والأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن الرويس، رئيس المراجعة الداخلية وسكرتير مجلس الإدارة بشركة اتحاد اتصالات (موبايلي) والأستاذ سليمان بن عبدالله النويصر، رئيس المراجعة الداخلية في شركة التصنيع الوطنية، والأستاذ راشد بن سعود الرشود، الشريك في آرنست ويونغ وشركاهم.. محاسبون قانونيون، والأستاذ خالد بن محمد العريفي مدير إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية أكثر من ٥٠٠ عضو، من مختلف القطاعات، من بينهم عدد من المهنيات العاملات في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

■ حدثونا إن تكرمتم عن واقع مهنة المراجعة الداخلية في المملكة؟ وأهم التطورات التي حدثت للمهنة؟

تمر مهنة المراجعة الداخلية في العالم عامة وفي المملكة أيضاً بفترة مهمة جداً في مراحل تطورها، فلقد نجحت المهنة عالمياً حتى الآن في توفير مرجعية واحدة للمعايير المهنية، ومنها تعريف موحد للمراجعة الداخلية، كما تمت ترجمت المعايير بعدد من اللغات العالمية، منها اللغة العربية، هذه المعايير ملزمة للمهنيين الممارسين، خاصة في القطاع الخاص. وفي القطاع العام صدرت اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ، بهدف تنظيم إدارة المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية المختلفة وعلاقتها بكافة الإدارات في الجهة الحكومية واستقلالها، وآلية عملها ومهماتها. وهذه نقلة مهنية نوعية في المملكة، تسعى لتطوير مفهوم العمل الرقابي في الجهات الحكومية وربطه بالمعايير الدولية ذات العلاقة، وقد جاء إنشاء الجمعية كخطوة ضرورية تبعت صدور اللائحة، ومع اكتمال عضوية الجمعية في المؤسسة الدولية، فإن المهنة في المملكة تسير الآن في الطريق الصحيح، وكل ما نحن بحاجة إليه اليوم هو استثمار هذه النجاحات لتحقيق تقدم ملموس في الوعي بهذه المهنة ودورها، ورفع الأداء والممارسات الميدانية إلى مستوى المعايير ذات العلاقة.

■ ماهي أبرز التطورات الدولية لمهنة المراجعة الداخلية؟

أنشئ المعهد الدولي للمراجعين الداخليين عام ١٩٤١م، ويبلغ عدد أعضائه اليوم أكثر من (١٧٥,٠٠٠) عضو حول العالم (٧٠) ألفاً في الولايات الأمريكية المتحدة، والمعهد الدولي يقوم بإعداد المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية وتطويرها وفق ما يسمى بالإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) وقد شهدت المعايير العديد من التطورات خلال العقد الماضي، نتيجة طبيعية لماشهده العالم من أزمات اقتصادية وفقدان الثقة في علمية إعداد التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، ومع صدور قانون أوكسلي في الولايات المتحدة، وإرشادات كوزو (COSO) للرقابة الداخلية، وتطوير قواعد أو مبادئ الحوكمة، حدثت تغيرات في الممارسات المهنية للمراجعين الداخليين وأصبحت ذات توجهات تتعلق بالحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، كما اعترف المعهد من خلال

ما زالت هناك فجوة بين التعليم المحاسبي والواقع المهني في المملكة، وأخرى بين المؤسسات المهنية والمؤسسات الأكاديمية، فلا يوجد ممارسون مهنيون يعملون في القطاع التعليمي، كما لا يوجد من الأكاديميين من يمارسون العمل المهني

تعريف المراجعة الداخلية بأمكانية تقديم هذه الخدمات من خارج المنظمات.

■ هلاً حدثتمونا عن البرامج والدورات التي تقدمها الجمعية للحصول على شهادة (CIA)؟

بعد أن تم تشكيل مجلس إدارة الجمعية عمل الجهاز التنفيذي تحت إشراف الأستاذ يوسف المبارك، وقد استطاع الجهاز في فترة قصيرة التواصل مع المعهد الدولي، فصدرت موافقة لجنة العلاقات الدولية بمعهد المراجعين الدولي (IIA Global) على ترقية وضع الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين من (تحت التأسيس) إلى (عضوية كاملة) اعتباراً من ١٢ من يوليو ٢٠١٢م، وبذلك فإن الجمعية تعد أحد فروع المعهد الدولي، وتستطيع تقديم كافة البرامج التي يقدمها المعهد الدولي، كما وقعت اتفاقيات تتعلق بالحقائب التدريبية الخاصة باختبار زمالة المعهد الدولي للمراجعة الداخلية (CIA) وبدأت تقدم دورات تدريبية، تتضمن الموضوعات التي تحتويها مواد الاختبار، وفقاً لمناهج المعهد الدولي المعتمدة باللغة العربية، كما عقدت الجمعية مؤتمراً عن المراجعة الداخلية، شهد حضوراً كبيراً، تم خلاله تقديم عدد من الدورات التدريبية المتخصصة.

■ ما هي موارد الجمعية وهل هناك دعم ثابت تحصلون عليه؟ وهل هذه الموارد كافية لتنفيذ خططكم وبرامجكم؟

وفقاً لتنظيم الجمعية، فإن مواردها تعتمد على اشتراكات الأعضاء، وإيراداتها من الدورات التدريبية، وما تعقده من أنشطة وفعاليات، والتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف، والإعانات الحكومية، بالإضافة إلى عوائد استثمار أموالها أو أصولها، وقد أصدر مجلس الإدارة لائحة مالية تحدد الإجراءات التفصيلية لكل عنصر من هذه العناصر.

■ كيف ترون وضع مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة؟

أنجزت المملكة العربية السعودية، بسواعد أبنائها، الكثير في تطوير مهنة المراجعة والمحاسبة، بدءًا بالجهود الكبيرة التي بذلت لإصدار الإطار العام إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وما بذل طوال سنوات عديد من جهود لإصدار المعايير وتطوير برنامج مراقبة جودة الأداء، كل هذا، جعل المهنة في المملكة في مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما تم الاعتراف به أخيراً، حيث إن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عضو في العديد من لجان المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين، كما تم تعيين الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد عضواً في مجلس أمناء معايير المحاسبة الدولية، وهو منصب رفيع في مؤسسة رفيعة الشأن. كما أن صدور معايير المحاسبة الخاصة بالجهات غير الهادفة للربح، يعد تطوراً مهما جداً، كانت المملكة بحاجة إليه منذ زمن طويل، كل هذا يدل على التطور الذي شهدته المملكة في هذه المهنة، ومع ذلك فلم يزل أمام المهنة الكثير من الجهد والعمل، ونحن نثق بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وحسن قيادتها لنا في هذا المجال.

■ قامت الجمعية بعقد عدداً من الملتقيات المهنية، ما هو الدور المتوقع أن تقوم به مثل هذه الملتقيات للرفع من مستوى مهنة المراجع الداخلي؟

تهتم الجمعية وفقاً لنظامها برفع وعي الجمهور بمهنة المراجعة الداخلية وتطوير مهارات المراجعين الداخليين الممارسين وقدراتهم، ومن أهم المجالات وأسرعها تأثيراً لتحقيق هذا الهدف، هو تنظيم المؤتمرات والملتقيات، وقد قدمت الجمعية خلال عمرها القصير جداً، العديد من الملتقيات المهنية، سواءً في شكل مؤتمر، أو ندوة عامة أو ندوة مباشرة أو عن بعد. وقد شارك في هذه الملتقيات العديد من المختصين من المعهد الدولي أو من الجميعات الإقليمية أو من كبار المهنيين في المملكة بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية، ومن أهم من شارك في أعمال الجمعية، الأستاذ عبدالقادر عبيد، رئيس مجلس ادارة جمعية المراجعين الداخليين الإماراتية، كما شارك في الندوات الأستاذ (David Polansky) نائب الرئيس للعمليات – معهد المراجعين الداخليين الدولي، والأستاذ (Philip Tarling) نائب رئيس مجلس الإدارة الأول – معهد المراجعين الداخليين الدولي، والأستاذ (Kevin Rafiq) مدير العلاقات معاهد المراجعين – معهد المراجعين الداخليين الدولي، والأستاذ (Larry Ha- rington).

■ بصفتكم من المشتغلين بالعمل الأكاديمي، ما هي من وجهة نظركم أبرز الأولويات لتطوير التعليم المحاسبي؟

ما زالت هناك فجوة بين التعليم المحاسبي والواقع المهني في المملكة، وأخرى بين المؤسسات المهنية والمؤسسات الأكاديمية، فلا يوجد ممارسون مهنيون يعملون في القطاع التعليمي، كما لا يوجد من الأكاديميين من يمارسون العمل المهني، مما يؤدي لحدوث فجوات تتسع مع الأيام، في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها المهنة. وما يزال التدريب في الجامعات هامشي، وهذه مشكلة كبيرة، فالمحاسبة والمراجعة مهنة في الأساس ويجب أن نطمئن أن الخريجين قد تلقوا تدريباً كافياً قبل الدخول في عالمها، لكن ذلك لن يحدث طالما أن الأكاديميين أنفسهم بعيدون عن المهنة، والممارسات المهنية. ولهذا نحتاج إلى حلول عملية تتبع من فرض أساسي مفاده أن الأكاديمي هو في الأساس مهني، ويجب أن يتم تسهيل ممارسة الأكاديميين للمهنة، وإلا فإن التعليم الجامعي سيظل معزولاً تماماً عن الواقع المهني والتغيرات التي يشهدها، وذلك لتكون المخرجات غير مناسبة.

■ هل من كلمة أخيرة تودون توجيهها في نهاية اللقاء؟

أشكر (مجلة المحاسبون) مفاده على جهودها في تنمية الثقافة المهنية في المملكة، وعلى هذا اللقاء الذي منح الجمعية فرصة للقاء بالمهتمين. وأسأل الله لكم التوفيق. ●

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: مسيرة تربو على عشرين عاماً من الإنجاز

صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، الذي تمت بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين، ونص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة بمستواها، وخصها بـ:

- مراجعة معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرها واعتمادها.

- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة، على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية لمهنة المراجعة، بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.
- تنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد الأبحاث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.
- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية، للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه.
- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

عضوية الهيئة

تتكون العضوية من أعضاء أساسيين وأعضاء منتسبين، والأعضاء الأساسيون، هم:

أ- كل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة وتقدم بطلب الانضمام إليها.

ب- المحاسبون القانونيون المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وقت العمل بنظام المحاسبين القانونيين، الذين حضروا الدورات التي عقدتها الهيئة لهم.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في افتتاح مؤتمر المحاسبة الأول

أما الأعضاء المنتسبون فهم كل من حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها، وتقدم بطلب لعضوية الهيئة.

الأعمال التي أنجزتها الهيئة

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، قامت الهيئة ممثلة في مجلس إدارتها واللجان الفنية والأمانة العامة، بالعمل على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها، حيث تم وضع الأطر التنظيمية للهيئة، والبدء في تنفيذ العديد من المشاريع المهنية، وشمل ذلك الأنشطة التالية التي تسلط الضوء بشكل مختصر على ما تحقق:

● **إعداد المعايير والقواعد المهنية وتطويرها:** نظراً لما لهذا الجانب من أهمية بالغة، خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشرة للهيئة بمراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، وأناط بالمجلس في المادة الخامسة والعشرين من النظام، اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، وتشكيل اللجان الفنية، ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهماتها. كما أوجب النظام في مادته العاشرة على المحاسبين القانونيين الالتزام بما يصدر عن الهيئة من معايير وقواعد. وقد صدر عن الهيئة أكثر من (١٠٠) معيار ورأي مهني. كما أعدت الهيئة مشروع التحول للمعايير الدولية، وهو مشروع ضخم، على غرار ما قامت به عدد من الدول المتقدمة مهنياً.

● **مراقبة جودة الأداء المهني:** حدد نظام المحاسبين القانونيين في عدد من مواده الضوابط المنظمة لإصدار تراخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ومساءلة المحاسبين القانونيين عن الأخطاء التي تقع منهم بسبب مزاولتهم المهنة، وأناط بالهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، والتقيد بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه. وقد أنجزت الهيئة الفحص المكتبي والميداني لكل مكاتب المحاسبة التي تقوم بتقديم خدمة المراجعة، وتقوم بتنفيذ دورات فحص جديدة للمكتب بشكل دوري.

● **التأهيل المهني:** نظراً لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة، يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقاً من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقاً من عدالة رأيه حيال تلك القوائم، ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. ويتعذر الوفاء بذلك ما لم يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية ملائمة. لا تقتصر على التأهيل العلمي والعملي اللازم في مجالات المراجعة والمحاسبة فقط، وإنما يشمل مجالات أخرى. وقد عُنيَّ نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب، حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشرة بتنظيم دورات التعليم المستمر، وتنظيم اختبار الزمالة، على أن تشمل القواعد العامة لاختبار الزمالة، الجوانب المهنية والعلمية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة. ويبين ما يلي ما تم من عمل حيال هذا النشاط:

١- اختبار زمالة الهيئة: شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة، في بناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية، وتم عقد (٣٥) اختباراً، تقدم لها أكثر من (٢٩٥٩) متقدماً، وقد بلغ

اجتماع مجلس إدارة

عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة حتى العام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م (٤٠٢) فرداً.

٢ - التعليم المهني المستمر: تنفيذاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين، التي تقضي بأن يقوم مجلس إدارة الهيئة بتصريف شؤون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، ومنها وضع برامج ودورات التعليم المستمر، أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، الذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات الأمريكية المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الدولي للمحاسبين. وقامت لجنة التعليم والتدريب بالهيئة بمناقشة مشروع هذه القواعد خلال عدة اجتماعات، وبعد اعتماد مشروع القواعد من اللجنة، تم إرسالها لأعضاء الهيئة وأعضاء هيئة التدريس لتزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات، وتمت دراسة ما ورد من ملاحظات وإدخال التعديلات التي تم الأخذ بها، وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة، صدر عن المجلس قرار برقم (٢/٣) وتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ، الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م، باعتماد هذه القواعد، والعمل بها اعتباراً من ١٤١٩/٩/١٤هـ، الموافق ١٩٩٩/١/١م، وبعد تطبيق هذه القواعد خلال السنوات الماضية، رأت لجنة التعليم والتدريب، إدخال بعض التعديلات على القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر، التي أظهرت التجربة العلمية أهمية الأخذ بها.

وقد تم تعديل هذه القواعد بقرار مجلس الإدارة رقم (٢/١٢) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧هـ، الموافق ٢٠٠٧/٤/١٥م، بهدف تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية والفنية، وبموجب هذه القواعد يجب:

أ - على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين المرخص لهم بمزاولة المهنة، أو تقديم خدمات الزكاة والضريبة، إكمال ثلاثمائة نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات متتالية، ويتعين ألا يقل التدريب لأي سنة عن خمس وستين نقطة تدريب.

ب - على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة، وكل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب لعضوية الهيئة، وكل موظف فني يعمل في مكاتب محاسبة أو أي فئة أخرى يتم إلزامها بمتطلبات التعليم المهني المستمر، خلافاً للفئات السابق ذكرها، يجب إكمال مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات متتالية، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب. ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي، على ألا تزيد نقاط التعليم المهني المستمر عن (٣٠٪) من نقاط التعليم المستمر.

ج- تطوير البرامج التدريبية والدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة: نصت المادة التاسعة عشرة من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، على أن من مهمات الهيئة تنظيم دورات التعليم المستمر، وتهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والتدرب على تطبيقها بمهارة. وتقوم الهيئة بتنفيذ أنواع متعددة من الدورات التدريبية، ومن ذلك الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة، وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لتلك الدورات من قبل لجنة التعليم والتدريب، وتم اعتماده من مجلس الإدارة. وفي ضوء تلك القواعد، تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من الموضوعات الرئيسة لأحد مواد اختبار زمالة الهيئة، وتتضمن كل حقيبة عرضاً لأهداف الموضوع وعناصره، وشرحاً وافياً لكل عنصر، وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات خلال عام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م). وقد بلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات حتى عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) (٩٩٧٥) متدرباً. وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم سعياً للتطوير المستمر لهذه الدورات.

٣. الدورات التدريبية الأخرى: تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين في سياق التعليم المهني المستمر من الإلمام بالمعايير والآراء المهنية، من خلال حلقات عمل تناقش

حالات عملية، تركز على التطبيق العملي للمعايير والآراء المهنية، وتشارك في تقديم هذه الدورات نخبة مختارة من المتخصصين في مجال الدورة. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص، وقد شرعت الهيئة في تنفيذ هذه الدورات بدءًا من عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) وشملت ما يلي:

أ - دورات تدريبية موجهة للمحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة وقت العمل بنظام المحاسبين القانونيين: تقضي الفقرة (١/أ) من المادة (٢٠) من نظام المحاسبين القانونيين، بأن يلتزم جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة وقت العمل بهذا النظام بحضور الدورات التي تعقدها الهيئة لهم واجتياز الاختبارات خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ بدء البرنامج المعد. وتنفيذاً لذلك، أعدت لجنة التعليم والتدريب القواعد العامة المنظمة لهذه الدورات، وتم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة بالقرار رقم ٢/٧ وتاريخ ١٤١٤/١١/٥هـ، الموافق ١٩٩٤/٤/١٦م. وفي ضوء تلك القواعد، أعدت الأمانة العامة للهيئة، حقائب تدريبية، وبدأ تنفيذ هذه الدورات اعتباراً من ١٤١٧/٧/٤هـ، الموافق ١٩٩٦/١١/١٥م، وبلغ عدد المتدربين (٢٠٦) محاسباً قانونياً.

ب - دورات تدريبية موجهة لأعضاء الهيئة وغيرهم من ذوي الاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة: تتطلب القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، وجوب أن يكمل أعضاء الهيئة الأساسيين والموظفين الفنيين العاملين بمكاتب المحاسبة، عدداً من ساعات التعليم المهني المستمر، وتنفيذاً لذلك، شرعت الهيئة في تطوير دورات تدريبية، تهدف لتحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية للملتحقين بتلك الدورات في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية والفنية للملتحقين بتلك الدورات، وبلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات حتى نهاية عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) (٩٩٥٢) متدرباً.

ج - دورات تدريبية موجهة لمنشآت محددة: تقوم الهيئة، بناءًا على طلب بعض المنشآت، بتنظيم دورات تدريبية خاصة بغرض تحديث المعلومات والمهارات الفنية لموظفيها في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، كما تقوم أيضاً، بعد الاتفاق مع هذه المنشآت على نطاق هذه الدورات وطبيعتها، بتطوير المواد التدريبية وتنفيذ الدورة التدريبية، وقد بلغ عدد المتدربين الذين شاركوا في هذه الدورات حتى نهاية ١٤٣٣هـ (٢٠١٣م) (٢٤٦٣) متدرباً.

• **إنجازات الهيئة على الصعيد الدولي إضافة إلى ما تحقق من إنجازات على المستوى المحلي من خلال سعيها الحثيث لتحقيق الأهداف المناطة بها:** كما تم بيانه آنفاً، حققت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أيضاً، عدداً من الإنجازات على الصعيد الدولي، منها:

١- إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد في اختبارات (CMA) و(CIA) الأمريكية.

٢- اختيار الاتحاد الدولي للمحاسبين، الأمين العام للهيئة، عضواً بلجنة الدول النامية.

٣- طلب الاتحاد الدولي للمحاسبين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مراجعة الترجمة العربية لموقع الاتحاد على الإنترنت.

٤- اختيار الاتحاد الدولي للمحاسبين، للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ضمن ست عشرة هيئة مهنية على مستوى العالم، يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

٥- تعيين أمين عام الهيئة، نائباً لرئيس إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين.

٦- تعيين الدكتور عبدالرحمن الحميد عضواً عن المملكة في مجلس أمناء مؤسسة معايير المحاسبة المالية الدولية، لتصبح السعودية أول دولة عربية وإسلامية تنضم للمجلس. •

مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) يقترح إجراء تغييرات مهمة على نموذج تقرير المراجع

بقلم : كين تيسياك Ken Tysiac

اقترح مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) إجراء تغييرات مهمة على نموذج تقرير المراجع الخاص بالشركات العامة بالولايات المتحدة، التي من شأنها أن تشمل شرطاً يتطلب من المراجع تحديد "الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة."

وإضافة إلى ذلك، فإن المعايير الجديدة والتعديلات ذات الصلة التي اقترحها مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة، تتطلب ما يلي :

• **بيان باستقلال المراجع.** يوضح هذا البيان أن المراجع هو مكتب محاسبة عامة مسجل لدى مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة، ومطلوب منه أن يكون مستقلاً بالنسبة للشركة.

• **الكشف عن تاريخ بدء العمل كمراجع للشركة.** يجب على مكتب المراجعة الكشف عن السنة التي بدأ فيها العمل مراجعاً للشركة.

• **توضيح «معلومات أخرى».** مطلوباً من المراجع توضيح الإجراءات والتقييم الذي يجريه المكتب على أنواع أخرى من المعلومات تكون مضمنة بالتقرير السنوي وخارج القوائم المالية.

• **تعزيز اللغة.** من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير اللغة الحالية في تقرير المراجع، فيما يتصل بمسؤوليات المراجع عن الغش، وفيما يتصل بالإيضاحات على القوائم المالية.

وافق المجلس بالإجماع على أن يتم عرض الاقتراح على الجمهور لتلقي الملاحظات بحلول ١١ من ديسمبر، مع أن أحد أعضاء المجلس قد أعرب عن خيبة أمله، لأن الاقتراح لم يكن بالمستوى الذي يمكن أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين بالقدر الذي كان يأمله. بينما جاء على لسان رئيس المجلس خلال لقاء مفتوح، «إن هذا المقترح يمثل لحظة فاصلة لمهنة المراجعة بالولايات الأمريكية المتحدة. ومن شأن المعايير المقترحة أن تجعل تقرير المراجع أكثر ملائمة للمستثمرين من خلال إنشاء إطار يوفر رؤية أعمق تنبثق من تلك المراجعة، استناداً إلى معلومات معروفة بالفعل للمراجع».

ما هي « الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة » ؟

لقد تم تصميم المقترح لتغيير الكيفية التي يعد بها المراجعون التقرير دون إجراء تغيير كبير في الإجراءات التي يتبعونها. إن أحد العناصر الرئيسية في المقترح هو الشرط المتعلق بتحديد الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة، التي تعرف بأنها الأمور التي جرى تناولها خلال المراجعة، وهي :

• تتضمن تقديرات المراجع التي تعد أكثر صعوبة، ذاتية أو تعقيداً.

• تشكل أمام المراجع أكثر الأوضاع صعوبة في الحصول على أدلة كافية وملائمة ؛ أو

• تطرح أمام المراجع أكثر الأوضاع صعوبة فيما يتعلق بتكوين رأي بشأن القوائم المالية.

عندما يتم تحديد الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة، سيكون مطلوباً إلى المراجعين ضمن تقريرهم :

• تحديد المسألة المهمة المتعلقة بعملية المراجعة.

• بيان الاعتبارات أو الأسباب التي أدت إلى تحديد هذه المسألة على أنها المهمة.

• الإشارة إلى حسابات القوائم المالية ذات الصلة، والافصاحات التي تتعلق بالمسألة المهمة، عند الاقتضاء.

ليس المقصود هنا أن يؤدي بيان الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة، إلى تغيير رأي المراجع في القوائم المالية ككل. وعندما يحدد المراجع أنه لا توجد أمور مهمة متعلقة بعملية المراجعة يلزم بيانها، فعليه أن يورد هذه النتيجة نصاً بتقريره.

إن معيار تقرير المراجع المقترح – تقرير المراجع عن مراجعة القوائم المالية عندما يعطي المراجع رأياً غير متحفظ – سوف يحل محل أجزاء قسم المراجعة رقم (٥٠٨) (AU Sec. 508) –التقارير عن القوائم المالية المراجعة.

تقييم « معلومات أخرى »

إن معيار «المعلومات الأخرى» المقترح، يبين الإجراءات الجديدة المقترحة التي سيكون مطلوباً إلى المراجع القيام بها. وسيكون مطلوبا إلى المراجع تقييم المعلومات التي يتم تضمينها في تقرير سنوي مودع بالنموذج (10-K)، لكنها خارج القوائم المالية المراجعة.

إن البيانات المالية المختارة ومناقشات وتحليل الإدارة، ستكون من بين البنود التي يكون مطلوباً من المراجع تقييمها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعيار المقترح يبين الإجراءات التي يكون مطلوباً من المراجع القيام بها بعد التأكد من وجود أخطاء جوهرية بالبيانات، أو عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية المراجعة.

وعند إصدار تقرير المراجع، فإن المراجع سوف يدرج، في قسم منفصل، بيانات محددة بشأن مسؤوليات المراجع بخصوص المعلومات الأخرى. وبغض النظر عما إذا كان قد تم أو لم يتم اكتشاف عدم تناسق

يمثل المقترح لحظة فاصلة لمهنة المراجع في الولايات الأمريكية المتحدة

أو أخطاء بالبيانات، ينبغي على المراجع التقرير عن نتائج ذلك التقييم.

إن معيار " المعلومات الأخرى" يقترح – مسؤوليات على المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى في وثائق معينة تحتوي على قوائم مالية مراجعة وتقرير المراجع المتعلق بها – وسوف يحل محل قسم المراجعة الحالي رقم (٥٥٠) (AU Sec. 550) معلومات أخرى في وثائق تحتوي على قوائم مالية مراجعة.

مع أن قسم المراجعة الحالي رقم (٥٥٠) (AU Sec. 550) يتطلب من المراجع قراءة المعلومات الأخرى وأخذها في الاعتبار، إلا أن المعيار الجديد يقترح تغيراً تدريجياً لأنه يتطلب من المراجعين قراءة وتقييم وتنفيذ إجراءات محددة وتقييمها وتنفيذها.

إجراء تغييرات قليلة خلال ٧٠ عاماً

لم تخضع تقارير المراجعة في الولايات المتحدة لتعديلات مهمة منذ الأربعينات من القرن الماضي. وقد أعرب المستثمرون عن رغبتهم في الحصول على تقرير لا تقتصر الفائدة منه فقط على رأي المراجع حول ما إذا كان يتم عرض البيانات المالية بعدل أم لا.

لقد وسع مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة مشاوراته إلى أقصى حد ممكن، لكي يطور مقترحاً من المتوقع أن يكون له تأثيراً كبيراً.

وقد جاء على لسان السيد مارتن بومان، كبير المراجعين بالمجلس «أعتقد أننا نقوم بعملية تطوير كبيرة لتقرير المراجع بطرق من شأنها أن تجعله أكثر ملائمة وفائدة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية».

إن هذا المقترح مشابه لمقترح نموذج تقرير المراجع الذي عرضه مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) في شهر يوليو لتلقي الملاحظات بشأنه، مع أن مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) قد وصل إلى استنتاجاته بشكل مستقل.

وقد كرّس المجلس موارد هائلة لهذا المشروع، على أمل إعطاء المستثمرين معلومات أكثر من تلك التي يوفرها النموذج الحالي. •

× نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في شهر أغسطس ٢٠١٣

الهدايا العينية: ما هي قيمتها؟

كيفية تجنب المزالق فيما يتعلق بتقييم الهدايا العينية

بقلم: جنيفر بروني
BRENNER JENNIFER, CPA
المحاسب القانوني

أوردت وسائل الإعلام ووكالات رقابة المؤسسات الخيرية عدداً من المقالات الاستقصائية التي تتشكك في تقييم التبرعات المقدمة في شكل هدايا عينية للمنشآت غير الهادفة للربح. وقد حددت هذه المقالات أساليب مختلفة لتقييم الهدايا العينية، مع التركيز على التباين الكبير بين الاستنتاجات التي توصلت إليها المنشآت غير الهادفة للربح، والتشكيك في تطبيق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها على الهدايا العينية.

منذ أن بدأ تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧– قياسات القيمة العادلة – الذي صدر في عام ٢٠٠٦، وأصبح الآن بمسمى FASB (ASC Topic 820) – قياس القيمة العادلة – واجهت المنشآت غير الهادفة للربح تحديات فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن للمعايير والإرشادات ذات الصلة أن تؤثر فيها في تقييم مساهمات الهدايا العينية. لقد جرى كثيراً من الجدل وقدراً كبيراً من التدقيق بشأن تقييم التبرعات الدوائية للمؤسسات الخيرية، غير أنه ينبغي إعادة النظر أيضاً في الممارسات والسياسات المتبعة في تقييم الهدايا العينية لكثير من الظروف الأخرى.

تعد الهدايا العينية، للمنشآت غير الهادفة للربح، مجالاً مهماً للتركيز. ويمكن للتقييم غير السليم لتبرعات الهدايا العينية أن يقود المنشآت غير الهادفة للربح إلى تقديم تقرير متضخم لفعالية استخدام أموال المانحين، مقارنة مع المجموعات التي تقبل فقط التبرعات النقدية. لذلك يمكن أن يكون مضراً لمستخدمي القوائم المالية للمنشآت غير الهادفة للربح، خاصة الجهات المانحة التي تحرص على ذهاب نسبة عالية من الموارد التي تساهم بها إلى الأشخاص الذين يحتاجونها ممن تتولى خدمتهم المنشآت غير الهادفة للربح. ربما يؤدي قبول الهدايا العينية إلى عواقب غير مقصودة، إذا لم يتم اتباع البرمجة والممارسات المحاسبية المناسبة. فقبول الهدايا العينية يتطلب النظر في مدى المواءمة مع الإستراتيجيات التي تحددها رسالة المنشأة، ويتطلب كذلك الفهم الواضح لمتطلبات المحاسبة. مع أن الحقائق والظروف المختلفة يمكن أن تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة، إلا أن المنشآت غير الهادفة للربح يمكن أن تجد أرضية مشتركة لتقييم الهدايا العينية وتجنب المزالق من خلال التركيز على اعتبارات التقييم الرئيسية.

تركز هذه المقالة على سوء الفهم الشائع بشأن تقييم الهدايا العينية والمساهمات، وتقدم لإدارات المنشآت غير الهادفة للربح اقتراحات

تتعلق بالسياسات والممارسات المحاسبية التي تطبق على الهدايا العينية.

اعتبارات التقييم

هل القيمة العادلة هي القياس المناسب؟ قبل التعمق في الفوارق الدقيقة في تقييم هدايا عينية محددة، من الضروري إجراء مراجعة للاعتبارات الأساسية. هل مطلوب من المنشآت غير الهادفة للربح استخدام القيمة العادلة لمساهمات الهدايا العينية؟ الإجابة المختصرة هي «نعم». حالياً ينطبق تعريف المعيار (ASC Topic 820) للقيمة العادلة على المساهمات التي تتسلمها المنشآت غير الهادفة للربح، بما في ذلك الهدايا العينية. إن هذا التعريف يقود المؤسسات الخيرية لاستخدام القيمة العادلة، وليس القيمة الأكثر تحفظاً، أو قيمة تنطوي على الجرأة. ويتم تعريف القيمة العادلة بالمعيار (ASC Topic 820) أنها «السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق عند تاريخ القياس».

ولأن التقييم يكون صعباً، ويشمل تقديراً مهنياً، وأن أي قيمة يتم التبرع بها تؤثر في تصنيفات كفاءة المؤسسة الخيرية، فإن بعض وكالات الرقابة اقترحت أن يتم تسجيل الهدية العينية بالقيمة الأكثر تحفظاً أو بدون قيمة، غير أن تقييم الهدية العينية بهذه الطريقة، لن يكون تطبيقاً سليماً لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها. عادة نجد أن الهدية العينية، لديها أساس منفعة أو استخدام، وأن هذه المنفعة قابلة للتسويق لمشتر راغب فيها. وقد أشارت الفقرة (٩٥٨-٦٠٥-٢٥-٥) من المعيار (ASC) إلى هذه المنفعة بأنها «منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة»، ومع أنه قد يكون من الصعب تقييم بعض أشكال الهدايا العينية، إلا أن هذه الصعوبة وحدها لا ينبغي أن تغير من النتيجة بشأن الاعتراف بالمساهمة حسب القيمة العادلة.

الابحار في التجربة السوقية المحدودة لمنشأة غير هادفة للربح. إن إدراك ضرورة الاعتراف بالهدايا العينية حسب القيمة العادلة، هو مجرد بداية لهذه العملية. الخطوة الأولى هي تحديد السوق والخروج الرئيسي (Exit Market) للهدية العينية. قد يكون ذلك صعباً لأن المنشأة غير الهادفة للربح في كثير من الأحيان لا تقبل الهدية العينية بقصد بيعها. من ناحية جوهرية، نجد أن ذلك يضع المنشأة غير الهادفة للربح في وضع ليس لديها معاملات سابقة أو خبرة سوقية تعتمد عليها كمورد لمدخلات القيمة العادلة.

التمييز بين السوق الرئيسي وسوق التوزيع. في كثير من الأحيان نجد أن المنشآت غير الهادفة للربح توزع السلع على المستفيدين الذين لا يملكون موارد لدفع ثمنها. إن ذلك لا يعني بالضرورة أن المنتج ليس له قيمة. إن المعيار (Topic 820) يحدد السوق الرئيسي بأنه «السوق الذي تبيع فيه المنشأة المقدمة للتقرير الأصل أو تحول فيه الالتزام بأكبر حجم ومستوى من النشاط للأصل أو الالتزام». لذلك، فإن الموقع الذي يتم فيه توزيع البضائع قد لا يكون له تأثير على السوق الرئيسية التي تم تحديدها للأغراض المحاسبية.

على سبيل المثال، تتلقى منشأة غير هادفة للربح إمدادات طبية في الولايات المتحدة وتوزعها وفقاً لرسالتها الخيرية للمستفيدين في كينيا، للذين ليس لديهم وسيلة لدفع ثمن الإمدادات. وإذا كانت الإمدادات الطبية ستباع في الولايات المتحدة، ولا توجد أي قيود للأصول، يلزم أخذها في الاعتبار، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تعد السوق الرئيسية لأغراض التقييم. إن حقيقة توزيع السلع في كينيا لا تعني بالضرورة أن السوق الكيني هو السوق الرئيسية.

تعد الهدايا العينية، للمنشآت غير الهادفة للربح، مجالاً مهماً للتركيز. ويمكن للتقييم غير السليم لتبرعات الهدايا العينية أن يقود المنشآت غير الهادفة للربح إلى تقديم تقرير متضخم لفعالية استخدام أموال المانحين، خاصة بالمقارنة مع المجموعات التي تقبل فقط التبرعات النقدية

النظر في القيود القانونية. قد تؤثر القيود القانونية في تحديد المشاركين في السوق، ونتيجة لذلك، قد تؤثر في مدخلات التسعير. أما قيود الأصول (في مقابل قيود المنشأة) التي تقيد البيع القانوني للهدية العينية في أسواق معينة، فقد تؤثر في تحديد السوق الرئيسية. على سبيل المثال، نجد أن اتفاق المحافظة على الأراضي (Land Conservation Easement) الذي يحد من استخدام الأراضي، يعد من القيود القانونية الخاصة تحديداً بالأراضي. وفي حالة الهدية العينية الصيدلانية، نجد أن قيود البيع القانونية تفرضها إدارة الغذاء والدواء الأمريكية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وبسبب أن المشتري المشارك في السوق يأخذ هذه القيود القانونية للأصول في الاعتبار، ينبغي على المنشأة غير الهادفة للربح أن تأخذ أيضاً تأثيرها في الاعتبار. ربما لا تقوم المنشأة أبداً ببيع الهدية العينية فعلياً، لكن ينبغي النظر في بيعها افتراضياً لتحديد القيمة العادلة. إذا كانت مبيعات فعلية من قبل الآخرين أو مبيعات افتراضية تم الاعتماد عليها للمدخلات، فإن المنشأة غير الهادفة للربح، تحتاج إلى تحديد أي قيود قانونية على الهدية العينية. واستناداً إلى تلك البيانات، ينبغي على المنشأة غير الهادفة للربح أن تحدد أسواق الخروج (Exit Markets)، سواءً كان ذلك داخل الولايات المتحدة أو خارجها، الملائمة لظروفها، ومن ثم تسعى للحصول على مدخلات التسعير في تلك الأسواق.

أسواق المانحين لا تعادل أسواق المنشآت غير الهادفة للربح. عند تحديد تقييم الهدايا العينية، يجب أن نضع في الاعتبارات أن أسواق المانحين، وبالتالي القيم التي تقدمها الجهات المانحة، قد لا تكون لها صلة بسوق الخروج الرئيسي (Exit Market) للمنشأة المتلقية غير الهادفة للربح. وعلاوة على ذلك، فإن القيم الضريبية للمانحين، ليست معادلة للقيمة العادلة بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها. يجب أن تتوافر للمنشأة غير الهادفة للربح إمكانية الوصول إلى السوق عند تاريخ القياس. بينما يمكن لسوق المانح (The Donor's Market Placement) (إذا كان المانح، مثلاً، جهة مصنّعة، تاجر جملة، أو تجزئة) ان يؤثر على تقييمه، إلا أن ذلك السوق قد لا يمثل السوق الرئيسية للمنشأة غير الهادفة للربح، وربما يكون سوقاً لا تستطيع المنشآت غير الهادفة للربح دخوله . ونسبة لأن تقييم الهدية العينية يلزم أن تستمد من السوق الرئيسي حسب منظور المنشأة غير الهادفة

للربح المستلمة البضاعة، فإن أي مدخلات تأخذ في الاعتبار سوقاً مختلفة قد تحتاج إلى تعديل من أجل استهداف السوق الرئيسية للمنشأة غير الهادفة للربح.

اعتبارات المساهمة

عندما يتم التبادل يتم افتراض الشراء. لأن القيمة العادلة للهدية العينية يتم تحديدها عندما تتم المساهمة بها للمنشأة غير الهادفة للربح، فمن المهم تحديد متى تحدث المساهمة. إحدى حالات التحدي التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح عند التقييم، هي حالة الشراء بسعر منخفض أو المساهمة الذاتية (Inherent Contribution). هذه الحالات هي أكثر تحدياً لأن تحديدها يرتبط بقيمة الأصول. ربما تقوم المنشآت غير الهادفة للربح، خلال مسار العمل العادي، بشراء سلع وخدمات (تحويل متبادل)، تلقي هدايا عينية (مساهمة غير متبادلة)، أو كليهما. فالمعاملات التي هي في جزء منها تبادل وفي جزء آخر مساهمة، قد تكون عملية شراء بسعر منخفض (Bargain Purchase) إذا كانت تتضمن «مساهمات ذاتية».

إن قائمة مصطلحات مجلس معايير المحاسبة المالية تعرف المساهمة الذاتية أنها «المساهمة الناتجة إذا قامت منشأة طواعية بتحويل أصول بدون مقابل من الأصول أو في مقابل أصول قيمتها أقل بكثير جداً، ودون تضمين حقوق أو امتيازات غير معلنة لقيمة مكافئة». ففي معظم المعاملات، نجد أن تحويل الرسوم يعكس شراء البضائع، أي عملية تحويل غير متبادل.

سوف تنشأ استثناءات إذا كانت الرسوم المحولة أقل بكثير من القيمة العادلة للبضائع المستلمة. فعلى سبيل المثال، إذا قامت مؤسسة بتقديم قطعة الأرض إلى منشأة غير هادفة للربح بقيمة تساوي ١٠٠,٠٠٠ دولار، لكنها تطلب من المنشأة غير الهادفة للربح تقديم ١٠,٠٠٠ دولار مقابل الأرض. هذه العملية لها مساهمة ذاتية لأن الرسوم الاسمية المدفوعة أقل بكثير من قيمة العقار. في هذه الحالة سوف تعترف المنشأة غير الهادفة للربح بمساهمة قدرها ٩٠,٠٠٠ دولار. لكن إذا قدمت المنشأة غير الهادفة للربح ٩٠,٠٠٠ دولار مقابل الأرض، فإن الرسوم المدفوعة لا تكون أقل من القيمة العادلة للعقار، ولن تعترف بمساهمة.

قد تكون أفضل الممارسات لمنشأة غير هادفة للربح، أن تكون لديها سياسة تتضمن افتراضاً قابلاً للدحض أن مثل هذه المعاملات هي معاملات متبادلة أو «مشتريات». إن أي دلالة على وجود عملية شراء بسعر منخفض

ربما يؤدي قبول الهدايا العينية إلى عواقب غير مقصودة، إذا لم يتم اتباع البرمجة والممارسات المحاسبية المناسبة

أو مساهمة ذاتية عندما يتم تحويل رسوم ينبغي أن تفحص، كما ينبغي على المنشأة غير الهادفة للربح توثيق أي استثناءات تتجاوز افتراض الشراء.

اعتبارات الإدارة : كيف ينبغي لمنشأة غير هادفة للربح الاستجابة لهذه القضايا؟

النظر في تحديد ما إذا كان من الممكن قبول هدية عينية. يمكن أن يكون للهدية العينية قيود استخدام متأصلة بسبب طبيعة البضاعة. ينبغي أن تكون الهدية العينية التي تقبلها منشأة غير هادفة للربح ذات صلة بالرسالة والمقاصد الأساسية لتلك المنشأة، وتكون أيضاً مناسبة للوضع والسياق الذي سيتم استخدامها فيه. ينبغي أن تكون للمنشأة غير الهادفة للربح سياسة لتقييم الهدية العينية قبل قبولها، وتحتاج أيضاً إلى ممارسة التقدير المتعلق فيما يتعلق بتحديد البضائع التي يتم قبولها بناءًا على تقييم الاحتياجات المبرمجة. ولأن استخدام الهدية العينية يكون، في كثير من الحالات، هو الغرض الأساسي للمنشأة غير الهادفة للربح ويكون تقيم الهدية العينية هو ضرورة ناتجة عن المساهمة، فإنه في بعض الأحيان يتم تجاهل السياسات الخاصة بمحاسبة الهدية العينية بسبب التركيز على برمجة الهدية العينية. ينبغي على المنشأة غير الهادفة للربح النظر في الكيفية التي يمكن أن تجتاز بها تعقيدات التقييم الفنية قبل قبول الهدية العينية.

كن جاهزاً. يحتاج الموظفون المسؤولون عن التقييم الى فهم المنتجات المستلمة، قصد الجهة المانحة من الهدية العينية، المشاركون في السوق الذين سوف يشترون البضائع المستلمة أو السلع المشابهة، ومنهجيات التقييم التي تنطبق على الهدية العينية. في بعض الأحيان يتم تجاهل اكتساب هذا الفهم، غير أن تجميع هذه المعلومات يخدم المؤسسة جيداً من خلال توفير نهج متسق، كما أنه يساعد في التأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها.

ينبغي أن تكون إدارة المؤسسة مدركة للقضايا التي من شأنها أن تؤثر جوهرياً على القيمة العادلة للهدية العينية، كما ينبغي للإدارة توثيق حكمها المستقل بشأن الموضوعات الجوهرية، ويشمل ذلك تقييم المخاطر والحقائق لدعم

استنتاجاتها. فذلك له فائدة إضافية تتمثل في تجهيز الإدارة للتعبير بوضوح عن وجهات النظر البديلة ودعم استنتاجات المنشأة غير الهادفة للربح. سوف يقوم المراجعون المستقلون بتقييم المنهجية المستخدمة في تقييم الهدية العينية، لكن عبء دعم ممارسة المنشأة غير الهادفة للربح والقيمة المسجلة للهدية العينية، كما هو الحال مع جميع قضايا القيمة العادلة للمنشأة غير الهادفة للربح، يقع على عاتق الإدارة، وليس على المراجعين.

لا تستسلم. ركزت الجهات الرقابية ووسائل الإعلام اهتمامها، خلال الفترة الأخيرة، على تقييم الهدايا العينية الدوائية، لأن التبرعات الدوائية تكون في الغالب مهمة لعمليات المنشآت غير الهادفة للربح، وقد اتبعت هذه المنشآت أساليب مختلفة في تقييم تلك الهدايا العينية. تاريخياً نجد أن إرشادات التسعير التي تحتوي على مجموعة متنوعة من قيم الأدوية، مثل الكتاب الأحمر : المرجع الأساسي للصيدلة (Red Book: Pharmacy's Fundamental Reference) ، يتم استخدامها على نحو شائع لتقييم هذا النوع من الهدايا العينية. ونتيجة للتعريف الجديد للقيمة العادلة الوارد بالمعيار الأمريكي (ASC 820)، فإن العديد من المنشآت غير الهادفة للربح ابتعدت عن استخدام هذه البيانات. للأسف، لم يظهر على السطح بديل واضح.

إن بيانات السوق الخاصة بالأدوية محمية بإحكام، والبيانات التي يسهل استخدامها ليست متاحة بسهولة للجمهور. ونتيجة لذلك، اعتمدت المؤسسات الخيرية عدداً من المنهجيات، التي أدت إلى نتائج متفاوتة. الصعوبات نفسها تواجه التبرعات الأخرى غير النقدية مثل الأصول البيئية، والمعدات الطبية، والأوراق المالية محدودة التداول. ومع هذه التحديات، تحتاج المنشآت غير الهادفة للربح مواصلة البحث عن القيم للعثور على أفضل مصادر المعلومات ومدخلات التسعير، وتوثيق حججهم واستنتاجاتهم.

التعرف على الموارد الخاصة بك. يمكن للإدارة استخدام بعض الموارد مثل المنشورات، المراجعين، المؤسسات القرينة، وخبراء التقييم، ومعايير الصناعة لتكون على إطلاع بالمخاطر الحالية واتجاهات تقييم الهدايا العينية. توفر العديد من مجموعات الصناعة معايير للأعضاء تكون أيضاً متاحة للجمهور، بما في ذلك الموارد غير الرسمية. هناك ثلاثة أمثلة منها معروفة جيداً هي معايير الهدايا العينية Accord GIK Standards (متوافر في الموقع Accordnetwork.org/gik)، ومعايير InterAction PVO Standards (متوفر في الموقع tinyurl.com/pttzqv2)، ودليل المعهد الأمريكي لمحاسبة ومراجعة المنشآت غير الهادفة للربح (متوافر في الموقع cpa2biz.com).

النظر في التكاليف مقابل المنافع. سيكون للمنهجية التي تختارها الإدارة مستويات متفاوتة من الجهد. يلزم النظر في تحديد ما إذا كانت تلك المنهجيات التي تتطلب جهداً متزايداً، توفر منافع ذات قيمة أكبر.

تطوير عمليات متسقة

تكون المنشآت غير الهادفة للربح مسؤولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية. هناك بعض القضايا مثل الأسواق الرئيسية ذات العلاقة وتأثير الرسوم الإسمية المرتبطة بالهدية العينية تتطلب من المنشآت غير الهادفة للربح التدقيق في ممارساتها المتعلقة بالهدايا العينية للتأكد من التطبيق السليم لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها. بينما نجد أن اعتبارات المساهمة والتقييم تكون معقدة، إلا أن أفضل ما يمكن أن تقوم به إدارة المؤسسة يكمن في تطوير عملية متسقة ومعقولة لتقييم وتسجيل القيمة العادلة للهدايا العينية وفقاً لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها، وتوثيق المنهج المتبع. ربما تكون هنالك حاجة لاستخدام درجة عالية من التقدير المهني في محاسبة الهدايا العينية. إن توثيق الإدارة لتقييمها واستنتاجها هو مفتاح الحل. كن جاهزاً وواجه الأمور مباشرة.

ملخص تنفيذي

- **ينبغي على المنشآت غير الهادفة للربح مراجعة ممارساتها وسياساتها** المتبعة في تقييم الهدايا العينية، حيث أشارت التقارير إلى وجود تباينات واسعة في هذه التقييمات مما أدى إلى جدل كبير وخلاف في هذا القطاع.
- **يجب على المنشآت غير الهادفة للربح أن تنظر بعناية في تحديد إمكانية قبول أو عدم قبول الهدية العينية.** فأي هدية عينية يتم قبولها ينبغي أن تكون ذات صلة برسالة المنشأة غير الهادفة للربح، وينبغي أن تكون للمنشأة غير الهادفة للربح سياسات تستخدم لتقييم الهدية العينية قبل الموافقة عليها. الموظفون اللازمون لتقييم الهدايا العينية يجب أن يكونوا مجهزين بشكل سليم للقيام بهذه المهمة.
- **مع التحديات المطروحة، من الممكن للمنشآت غير الهادفة للربح** إيجاد أرضية مشتركة لتقييم الهدية العينية. فالتركيز على اعتبارات التقييم الرئيسية يمكن أن يساعد المنشآت غير الهادفة للربح في تجنب المزالق.
- **يجب أن يتم قياس الهدية العينية بالقيمة العادلة**، والخطوة الأولى هي تحديد سوق الخروج الرئيسي (Exit Market). وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تأثير القيود القانونية، ومن المهم أن نتذكر أن أسواق الجهات المانحة قد لا تكون مماثلة لأسواق الخروج (Exit Markets)؛ فالقيم التي توفرها الجهات المانحة قد لا تكون ملائمة.
- **ربما ترغب منشأة غير هادفة للربح في أن تكون لها سياسة مع افتراض قابل للدحض** أن المعاملات التي تتضمن التحويل هي معاملات متبادلة أو «مشتريات». إن أي دلالة على وجود عملية شراء بسعر منخفض أو مساهمة ذاتية عندما يتم تحويل رسوم ينبغي أن تفحص، كما ينبغي على المنشأة غير الهادفة للربح توثيق أي استثناءات تتجاوز افتراض الشراء.
- **تحتاج المنشآت غير الهادفة للربح إلى إيجاد مصادر موثوقة للمعلومات ومدخلات تسعير** مع أنه قد يكون من الصعب تحديدها. وتشمل: الموارد، المنشورات، المراجعين، المؤسسات القرينة، وخبراء التقييم، ومعايير الصناعة، وتوافر مجموعات الصناعة معايير تكون متاحة للجمهور. •

• نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في شهر أغسطس ٢٠١٣

لغة تقارير الأعمال الموسع (XBRL)

خالد محمد البسام
SOCPA و MBA
المدير المالي
شركة الشرق الأوسط
لحماية البيئة

زاد في الآونة الأخيرة، الاهتمام بما يسمى لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) حيث أصبح لزاماً على بعض المنشآت تطبيقه في بعض الدول التي قررت الدخول في هذه اللغة الجديدة. فماهي لغة تقارير الأعمال الموسعة؟ ماهي بداياتها؟ وما الفوائد المتوقعة من هذا التطبيق؟ وماهي الدول التي بدأت بتطبيقه؟.

لغة تقارير الأعمال الموسعة (Extensible Business Reporting Language) أو ما يسمى اختصاراً (XBRL) هو برنامج صمم خصيصاً للتطبيقات المالية والمحاسبية، وتعتمد على قدرة الحاسب الآلي على قراءة علامات (tags) تميز الحقول المحاسبية وفقاً لتصنيف معين. وتقوم الفكرة الرئيسية لهذا التطبيق على سهولة انتقال المعلومات من خلال الشبكة العنكبوتية لجهات مختلفة، حيث يعتمد النظام على توحيد نمط المعلومات، ومن ثم يتم تصنيف المعلومات وعرضها بطريقة يسهل معها على الشركات والمحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين، وكل من له اهتمام بقراءة النتائج المالية، بشكل أكثر سهولة وفعالية.

بدأ فكرة هذا المشروع شارلز هوفمان في الولايات الأمريكية المتحدة عام ١٩٩٨م، وسرعان ما تم تبنيه وتطويره من خلال (XBRL INTERNATIONAL) وهي منظمة دولية غير هادفة للربح، تضم في عضويتها العديد من المنظمات الرسمية وغير الرسمية من شركات وهيئات مختلفة وشركات عالمية.

ويتمز (XBRL) في استخدامه للغة حاسب متسقة مع جميع أنواع البرامج التي تغني عن إعادة تنسيق المعلومات أو الحاجة لترجمتها. ويتميز أيضاً بسرعته لجمع المعلومات، وبالتالي فإن البرنامج يتميز بسهولة الوصول إلى المعلومات من قبل جهات اتخاذ القرار بشكل منتظم وبجهد أقل.

يوفر (XBRL) العديد من المزايا للجهات التي تطبق البرنامج والمستفيدين من مخرجات النظام من شركات ومستثمرين ومتخذي قرار على حد سواء. فتطبيق (XBRL) يختزل الوقت الذي تحتاجه الشركات حيث إن تحضير التقارير بالطرق التقليدية قد يستغرق أياماً أو أسابيع، وقد تصل إلى أشهر لتجميعها، إذ إنها تكون متوافرة بأنماط، مختلفة، وبالتالي تظهر أهمية (XBRL) من خلال إتاحة توفير هذه التقارير وتحضيرها في وقت قياسي. كما أن توفير الوقت يصاحبه توفير في التكلفة التي كان من الممكن أن تتحملها الشركة في حال تطبيق الأساليب العادية. ولقد قدر المختصون أن باستطاعة (XBRL) توفير ما يقارب (٣٠٪) من التكلفة مقارنة بالطرق الأخرى.

بالإضافة إلى ميزة توفير الوقت والتكاليف، فإن من مزايا هذا التطبيق أيضاً، أنه يعطي نتائج دقيقة للمستفيدين من التقرير. وقد يلاحظ بعض المحللين الماليين مدى صعوبة تحديد العلامات المميزة للمعلومات المهمة أو النقاط الحساسة في تحليل صناعة معينة أو شركات متنافسة في ظل النظام الحالي، وبالتالي يوفر (XBRL) سهولة مقارنة النتائج المالية ودقتها في وقت قياسي. كما يوفر للمستخدم سهولة التحويل السريع بين اللغات المختلفة، مثل التحويل من اللغة الإنجليزية إلى العربية أو غيرها.

لكن على صعيد آخر، توجد بعض العيوب التي تصاحب هذا البرنامج، مثل التكلفة العالية في بداية التطبيق، كما أن النتائج لن تكون صحيحة لو كانت المدخلات غير صحيحة، وهذا متوقع، حيث إن النتائج المحاسبية تعتمد بالدرجة الأولى على التغذية الصحيحة. وما أحب أن أشير إليه هنا، أن البرنامج لن يتمكن من اكتشاف الأخطاء التي قد تحدث في حال الإدخال الخاطئ.

الشرق الأوسط و (XBRL)

بدايات تطبيق البرنامج كانت في أوروبا والولايات الأمريكية المتحدة، من خلال الهيئة الاتحادية للتأمين وكذلك من خلال (SEC) في الولايات الأمريكية المتحدة، وتعد الإمارات العربية المتحدة، الدولة الأولى على مستوى الشرق الأوسط، التي بدأت تطبق النظام من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية. كما أن هناك توجهاً للتعامل مع التطبيق الجديد في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣.

يستطيع (XBRL) تلبية الاحتياجات المختلفة للشركات والمنظمات على اختلاف أنشطتها وصناعاتها بسبب مرونته. وهذا السبب هو الذي ساعد البرنامج على الانتشار السريع.

ويوضح الرسم البياني التالي من الموقع الرسمي لـ(XBRL) حجم الارتفاع في بيانات التحليل من عام ٢٠٠٨ و الحجم المتوقع أن يكون عليه عام ٢٠١٤م.

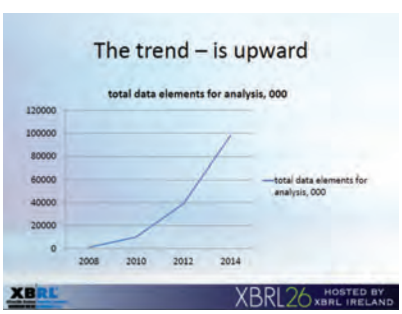

لقد أصبح جلياً أن على شركات البرامج، وتحديداً الشركات التي تنتج برامج المحاسبة وتسوقها، أن تأخذ في الاعتبار برنامج (XBRL) ومميزاته وآلية عمله عند إنتاج برامجها. ولايستبعد أن يكون (XBRL) متطلباً إلزامياً خلال الفترة القادمة في معظم الشركات على المستوى العالمي، نظراً لما يوفره هذا التطبيق من مميزات. ومن الدول المتوقع أن تبدأ تطبيق هذا البرنامج خلال ٢٠١٣ أيضاً على سبيل المثال في تركيا واليابان والهند وإيطاليا والبرازيل، ومجموعة أخرى يضيق المجال عن ذكرها. •

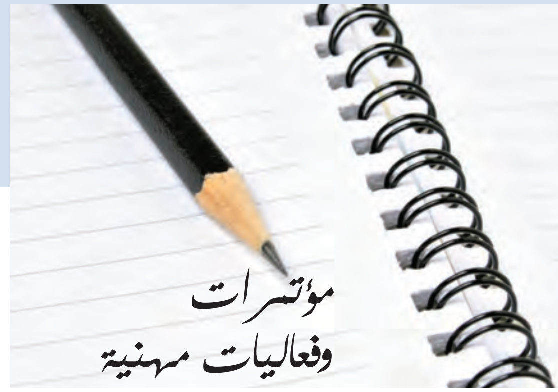

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
The seventh Accounting History International Conference	٢٥ – ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م	اشبيلية – اسبانيا
The 14th Annual Conference of the Asian Academic Accounting Association (AAAA)	٢٧ – ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣م	بنيانج – ماليزيا
CIMA Management Accounting Conference 2013	٨ أكتوبر ٢٠١٣ م	كولمبو – سريلانكا
Review of Accounting Studies 2013 Conference	٨ – ٩ نوفمبر ٢٠١٣ م	بكين – الصين
AICPA Forensic & Valuation Services Conference	١٠ – ١٢ نوفمبر ٢٠١٣ م	لاس فيجاس – الولايات الأمريكية المتحدة
2013 ACFE Asia-Pacific Fraud Conference	٢٠ – ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣م	سنغافورة
The 4th International Conference of the Japanese Accounting Review	٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م	كوبيه – اليابان
المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي – بتنظيم جامعة الملك سعود	١٦ – ١٧/٤/١٤٣٥هـ الموافق ١٦ – ١٧/٢/٢٠١٤ م	الرياض – المملكة العربية السعودية

١٤,٠٠٠ بلاغ في المنطقة الشرقية خلال تسعة أشهر

مجموع البلاغات التي تلقتها مكافحة الغش التجاري والتستر في فرع وزارة الصناعة والتجارة في المنطقة الشرقية عن مخالفات تحدث في الأسواق.

١,٦٠٠ مواصفة قياسية خليجية

مجموع ما اعتمده المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الثلاثين ليصبح إجمالي عدد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية أكثر من ١٠ آلاف مواصفة قياسية خليجية موحدة.

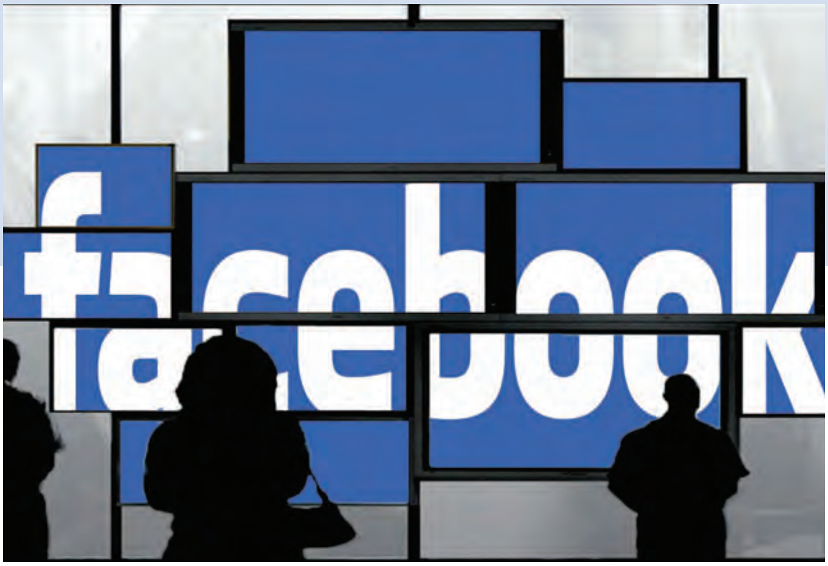

٢٨ مليون مستخدم نشط يومياً

عدد المستخدمين النشطين يومياً للشبكة الاجتماعية " فيسبوك" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٣٤٢ مليار

قيمة قروض الأفراد وبطاقات الائتمان المقدمة من البنوك السعودية بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٣م

اكثر من ٧,٥ مليون نخلة

عدد أشجار النخيل بسلطنة عمان وذلك حسب النتائج للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٢-٢٠١٣م في مساحة تبلغ (٥٧,٤٥٥) ألف فدان ممثلة ما يقارب من نصف إجمالي المساحة المزروعة في السلطنة وبلغ الإنتاج السنوي من التمور لعام ٢٠١٢م ما يزيد عن (٢٨١) ألف طن.

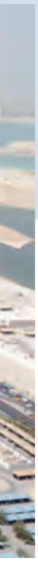

١,٥ مليار دولار

حجم التبادل التجاري بين البحرين والصين في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١١م ، حسب المؤشرات التي سجّلتها التجارة البينية بين البلدين؛ أي بارتفاع بلغ نحو ٢٨ في المئة عن العام ٢٠١١م.

١,٥ ترليون دولار

حجم المصرفية الإسلامية في العالم، ومن المتوقع أن يصل بحلول عام ٢٠١٥ م ما يقارب ٢,١ ترليون بنسبة نمو ٣٠ في المئة.

٨٠٠ مليون مستخدم

عدد مستخدمي بوابة الإنترنت الشهيرة " ياهو " شهريا لعام ٢٠١٣ م بزيادة ٢٠٪ عن العام الماضي.

(١٠٠) كم²

مساحة محافظة الحرث التابعة لمنطقة جازان، وتعد أصغر محافظات المملكة مساحة .

٤,٠١٥ نسمة

مجموع عدد السكان في محافظة الخرير التابعة لمنطقة نجران، وتعد من أقل محافظات مناطق المملكة في عدد السكان .

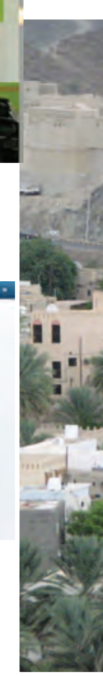

تعرف على معدل ذكائك الخاص باكتشاف الغش

بقلم : Andi McNeal, CPA

إن كلمة (Skepticism) بمعنى الشك مشتقة من الكلمة اليونانية (Skeptesthai)، بمعنى «يعكس، ينظر، أو يفحص». وقد تطورت على مدى ٢٣٠٠ سنة ماضية لتمثل، من بين تعريفات أخرى، تطبيق تحليل مقنع وحاسم في البحث عن نتيجة يتوافر لها تأييد حقيقي. وفي هذا السياق، تم تبني مفهوم الشك في العديد من المهن – التي من أهمها مراجعة الحسابات – كموقف مهم يطبقه الأفراد في أداء واجباتهم. فالعقلية المتشككة تعد مفتاحاً لكشف عمليات الغش. هل المنهج المهني الذي تتبعه ينطوي على قدر كاف من الشك؟ هل تعرف كيفية تطبيق الشك في عمليات المراجعة التي تقوم بها لكشف إشارات أخطار الغش ؟ أجب عن هذا الاختبار المختصر لمعرفة ذلك.

١ – **حدد أي من هذه التعريفات تعتمده معايير المراجعة الصادرة من المعهد الأمريكي (AICPA) للشك المهني؟**

أ. موقف سلبي ينطوي على شك استباقي في صحة جميع أدلة التدقيق.

ب. موقف يتضمن عقلية الشك، يكون متيقظاً لظروف قد تشير إلى احتمال وجود أخطاء بالبيانات بسبب الغش أو الخطأ، ويتضمن كذلك تقييما نقديا بالغ الأهمية لأدلة المراجعة.

ج. افتراض وجود الغش إلى أن يتم تجميع أدلة كافية لإثبات خلاف ذلك.

د. طريقة تفكير يتم تطبيقها في كافة مراحل المراجعة بهدف الحصول على تأكيد مستقل لصحة كافة المعلومات.

٢ – **يقوم المحاسب القانوني (م)، بإجراء عملية مراجعة للشركة (ع). وهو العام الثالث الذي يقوم فيه بمراجعة حسابات هذه الشركة. وقد جرت عمليات المراجعة السابقة بيسر وسهولة، وخلال تلك المراجعات كانت الإدارة والموظفين متعاونين وقدموا المساعدة المطلوبة، وأسفرت تلك العمليات جميعها عن تقارير غير متحفظة. وعلى وجه الخصوص، كان المدير المالي للشركة (ع)، السيد (س)، صريحاً ومنفتحاً على فريق المراجعة. لكن في هذا العام، عندما التقى هذا المدير مع المحاسب القانوني (م)، كان يبدو ساكناً ويعطي إجابات مباشرة. لكن عندما استفسر المحاسب القانوني (م) من المدير المالي عما إذا كانت هناك أية تغييرات في عملية الاعتراف بإيرادات الشركة، كان يبدو مرتبكاً ومشتتاً وإجاباته كانت متقطعة، ثم اعتذر عن الاجتماع، مدعياً أنه تذكر للتو اجتماعاً يحتاج لحضوره. ففي حالة هذا المدير المالي هل ينبغي على المحاسب القانوني (م) أن:**

أ. يفترض أن المدير المالي غير صادق إلى أن يثبت خلاف ذلك.

ب. يفترض أن المدير المالي صادق، استناداً إلى تجاربه السابقة معه.

ج. لا يفترض أن المدير المالي صادقاً أو غير صادق.

د. لا شيء مما سبق.

٣ — الانحياز التأكيدي هو ميل الناس إلى استخدام إستراتيجيات البحث التأكيدي - أي تجميع الحقائق التي تدعم الاستنتاج الذي يتوقعونه. حدد أي مما يلي تظهر الأبحاث صحته فيما يتعلق بالانحياز التأكيدي للمراجعين؟

أ. المراجعون الذين تعوزهم الخبرة يميلون إلى أن يكونوا أكثر تشككاً في المعلومات المقدمة من شريك المراجعة من المعلومات المقدمة من قبل المدير المالي العميل.

ب. المراجعون ذوو الخبرة يميلون إلى الشك في المعلومات التي تفند تأكيد العميل ولكنهم يستخدمون إستراتيجيات البحث التأكيدي في تقييم المعلومات التي تدعم تأكيد العميل.

ج. المراجعون الذين تعوزهم الخبرة يميلون إلى استخدام إستراتيجيات البحث التأكيدي، لكن المراجعين ذوي الخبرة لا يميلون إلى ذلك.

د. المراجعون ذوو الخبرة يميلون إلى استخدام إستراتيجيات البحث التأكيدي، لكن المراجعين الذين تعوزهم الخبرة لا يميلون إلى ذلك.

٤ — من ناحية إحصائية، حدد أي من الحالات التالية يتوجب على المراجع أن يكون أكثر شكاً كعلامة تحذير لاحتمال حدوث عملية غش؟

أ. مندوب مبيعات يقود سيارة رياضية، ويأخذ إجازات سياحية كثيرة، وخلاف ذلك يمارس أسلوباً في الحياة يتجاوز قدراته المالية المعروفة.

ب. كاتب حسابات له علاقة وثيقة بشكل غير عادي مع ممثل لواحد من أكبر عملاء الشركة.

ج. مسؤول تنفيذي بقسم التسويق في صراع مع إدمان عقاقير طبية.

د. رئيس عمال مستودع يواجه مشاكل أسرية خطيرة.

٥ — يقوم المراجع (ص) بمراجعة إيرادات عقد الشركة (ك)، وهو جانب يبلغ فيه تقييم مخاطر الغش مستوى عال. حدد أي من الأجزاء التالية من أدلة المراجعة هي الأكثر موثوقية؟

أ. فواتير العقد التي تحصل عليها المراجع (ص) من قسم المحاسبة بالشركة (ك).

ب. شروط العقد التي تحصلت عليها الشركة (ك) من الطرف الآخر في العقد.

ج. أوامر الشراء من الطرف الآخر للعقد التي تحصل عليها المراقب المالي للشركة (ك).

د. نسخاً من سجلات العمل بالعقد تحصل عليها المراجع (ص) من الشخص المسؤول عن معالجة كشوف المرتبات بالشركة (ك).

٦ — وفقاً لمجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB)، فإن وجود عقلية الشك المهني تكون له أهمية خاصة فيما يتعلق بمجالات عديدة ومحددة خلال عملية المراجعة. حدد أي من المجالات التالية لا تعد واحدة من المجالات التي حددها مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB)؟

أ. أحكام الإدارة المهمة.

ب. معاملات التمويل.

ج. اعتبارات المراجع الخاصة بالغش.

د. الاعتراف بالإيرادات.

٧ — يقوم السيد (ج) بإجراء مقابلة مع السيد (د) بشأن كيفية اعتماد الفواتير قبل أن يتم دفعها. طرح السيد (ج) السؤال التالي على السيد (د)، «ما هي أنواع الاستثناءات التي تحدث في هذه العملية؟» حدد أي من الإجابات التالية تشير بدرجة أكبر إلى أن السيد د ليس لديه شيء يخفيه بشأن عملية اعتماد فواتير؟

أ. «ما أنواع الاستثناءات التي تحدث في هذه العملية؟»

ب. «كما تعرف، أنا بصراحة لست متأكداً. بقدر ما أذكر، لم تكن هناك أي استثناءات».

ج. «هل تقوم أيضاً بإجراء مقابلات مع كل شخص آخر في هذه الإدارة؟ لأنه قد يكون لهم بعض الأمثلة الجيدة».

د. «لقد جئت إلى هذا الموقع قبل ثلاثة أشهر فقط، ولم أواجه أي استثناءات حتى الآن».

٨ - حدد أي مما يلي لا تعد وسيلة للمساعدة على ضمان وتحسين الشك المهني بين موظفي مكتب المراجعة؟

أ. قياس أداء الموظفين اعتماداً على انخفاض تكاليف المراجعة والمحافظة على العملاء.

ب. تعيين كبار أعضاء الفريق لمساعدة صغار أعضاء فريق في تحديد الأدلة غير العادية أو غير المتسقة.

ج. طلب وثائق مؤيدة لاستنتاجات المراجعة.

د. الطلب من شركاء العمليات وكبار المسؤولين مراجعة عمل فريق المراجعة لكامل العملية.

الإجابات

1 — (ب) إن قسم معيار المراجعة رقم ٢٠٠ (AU-C Section 200) – الأهداف الشاملة للمراجع المستقل وإجراء عملية مراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها – يتطلب من المراجع الحفاظ على الشك المهني طيلة فترة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ويعرف الشك المهني بأنه «موقف لديه عقلية الشك، يكون متيقظاً لظروف قد تشير إلى احتمال وجود أخطاء بالبيانات بسبب الغش أو الخطأ، ويتضمن كذلك تقييماً نقدياً بالغ الأهمية لأدلة المراجعة». كما ينص المعيار على أنه يجوز للمراجعين قبول الأدلة المجمعة كأدلة صادقة ما لم يكن هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد خلاف ذلك، ومع هذا، فإنه يشير أيضا إلى أن عقلية الشك تتطلب من المراجع الشك في أي أدلة متناقضة وأن يبقى يقظاً حيال المعلومات التي تلقي ظلالاً من الشك على مصداقية الوثائق والردود التي وردت أثناء عملية المراجعة.

2 — (ج) وفقاً لقسم معيار المراجعة رقم ٢٠٠ (AU-C Section 200)، يجب على المراجع ألّا يفترض أن الإدارة غير صادقة ولا يفترض بأن صدقها لا جدال فيه. مع أنه ليس من المتوقع أن يتجاهل المحاسب القانوني (م) تجاربه الإيجابية

السابقة مع المدير المالي للشركة (ع) وغيره من الموظفين، إلا أنه مطلوب منه دائماً ممارسة الشك المهني. في هذه الحالة، تتطلب عقلية الشك القيام بإجراءات أخرى للحصول على أدلة كافية، تؤيد أو تناقض استجابة المدير المالي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المحاسب القانوني ألاَّ يكتفي بأقل من الحصول على أدلة مقنعة فيما يتعلق بإجراءات الشركة المتبعة في الاعتراف بالإيرادات، أو أي أمور أخرى، نتيجة لأي انطباع لديه حالياً فيما يتعلق بأمانة المدير المالي.

3 – (أ) الانحياز التأكيدي يمثل تحدياً مهماً في عملية المراجعة، فهو غالبا ما يحدث من غير قصد، مثلاً، من خلال ذاكرة انتقائية أو تفسير ناتج عن موقف شخصي من معلومات غامضة، حتى عندما يحاول المراجع الاحتفاظ بالشك في العملية. إن الأبحاث التي أجراها (John T. Reisch and Robert A. Leitch) تضمنت مقارنة للانحياز التأكيدي الذي أظهره المراجعون الذين لديهم خبرة أكثر من عامين في المراجعة والانحياز التأكيدي الذي أظهره المراجعون الذين لديهم خبرة أقل من عامين، اعتماداً على مصدر المعلومات (أي ما إذا كانت قد جاءت من المدير المالي للعميل أو من شريك المراجعة) وما إذا كانت المعلومات إيجابية (أي، تؤيد تأكيد العميل) أو سلبية (أي تدحض تأكيد العميل). وأشارت النتائج إلى أن المراجعين ذوي الخبرة وعديمي الخبرة يميلون على حد سواء الى عرض شكل من أشكال الانحياز التأكيدي، إلا أن الطريقة التي يظهر بها هذا الميل تختلف بين المجموعتين بشكل ملحوظ. فعلى وجه التحديد، كشفت نتائج الأبحاث التي أجراها (John T. Reisch and Robert A. Leitch) أن المراجعين ذوي الخبرة يميلون إلى أن يكونوا:

أ- متشككين في المعلومات الإيجابية التي يقدمها المدير المالي.
ب- أقل شكاً (أي، يستخدمون بحثاً أكثر تأكيداً) عندما يقدم المعلومات الإيجابية شريك مراجعة.
ج- أقل شكاً في المعلومات السلبية، خاصة إذا قدم هذه المعلومات المدير المالي للعميل.

في المقابل، أظهرت الأبحاث التي أجراها (John T. Reisch and Robert A. Leitch) أن المراجعين عديمي الخبرة يميلون إلى أن يكونوا:

أ- متشككين في المعلومات الإيجابية التي يقدمها شريك مراجعة.
ب- أقل شكاً (أي، يستخدمون بحثاً أكثر تأكيداً) في المعلومات السلبية التي يقدمها شريك مراجعة.
ج- أقل شكاً في المعلومات الإيجابية والسلبية التي يقدمها المدير المالي.

4 – (أ) إن أحد أهم الطرق لجمع أدلة المراجعة – وهي وسيلة في كثير من الأحيان لا يتم استخدامها بدرجة كافية – هي الملاحظة أو الرصد. علاوة على ذلك، فإن النظر إلى الأرقام، والمعاملات، والعمليات التي يجري تحليلها كما هي بطبيعتها متشابكة مع الأفراد المشاركين في تلك المكونات، يوفر أساساً مناسباً لتطبيق الشك المهني. فالرصد الاستباقي للعنصر البشري المتواجد في القسم الذي تجري مراجعته وتطبيق الشك المهني على السلوكيات التي قد لا يتم النظر إليها كسلوكيات «غير عادية» له أهمية قصوى في تحديد الظروف التي تشير إلى وجود خطر متزايد لعمليات الغش. في الواقع نجد أن، ٨١٪ من مرتكبي الغش تظهر عليهم بعض أنواع الأعراض السلوكية. فوفقاً لتقرير جمعية الفاحصين المجازين لعمليات الغش (ACFE) الصادر عام ٢٠١٢ فإن مرتكبي عمليات الغش ظهرت عليهم في فترة ارتكاب الجريمة، السمات التالية:

- ٣٦٪ يمارسون أسلوباً في الحياة يتجاوز قدراتهم المالية.
- ٢٧٪ يعانون من صعوبات مالية.
- ١٩٪ لديهم علاقة وثيقة بشكل غير عادي مع بائع أو عميل.
- ١٨٪ مصابين بعقدة القيادة (Control Issues) وغير مستعدين للمشاركة في مهماتهم الوظيفية.
- ١٥٪ يمرون بحالة طلاق أو يعانون من مشاكل أسرية أخرى.
- ١٥٪ يظهرون سلوكاً مخادعاً.
- ١٣٪ يكونون بشكل ملحوظ في حالة دفاعية، في حالة مزاج متعكر، أو مشبوهين .
- ٨٪ لهم مشاكل معروفة مع الإدمان.

بوضع هذه العلامات التحذيرية في الذهن، ينبغي على المراجعين أن يعرفوا تماماً مثل هذه العوامل التي تنطوي على المخاطر من خلال رصدهم للأفراد أثناء أدائهم لإجراءات المراجعة. ومع ذلك، فإن مراقبة الأفراد بالشك والريبة على هذا النحو لا تعني اتهام الشخص الذي يقود سيارة جميلة أو يحمل محفظة فاخرة بالغش. وبدلاً عن ذلك، ينبغي على المراجعين التدقيق في مؤشرات الغش، مثل وجود تباين في نمط حياة لشخص ما ودخله المادي، وإذا لوحظ وجود ذلك التباين، يسعى المراجع إلى الحصول على أدلة لتأكيد أو دحض الأسباب المؤدية لمثل هذه الظروف.

5 – (ب) وفي كثير من حالات الغش، يقوم مرتكب الجريمة بالتلاعب بالوثائق أو السجلات في محاولة لإخفاء جريمته. وتشمل أساليب الإخفاء الشائعة التعديل، إعداد نسخ مطابقة، وتدمير الأدلة. و بوضع ذلك في الذهن ينبغي على المراجع أن يكون متشككاً في أي شيء آخر غير الوثائق الأصلية؛ فالنسخ المصورة والفاكسات والمستندات التي يتم مسحها ضوئياً أو تحويلها إلى صيغة إلكترونية، يسهل التلاعب بها وينبغي أن تعد أقل موثوقية كأدلة للمراجعة. وعلاوةً على ذلك، فإن عقلية الشك المهني تتطلب تأكيد الأدلة مع أطراف ثالثة مستقلة. إن معيار المراجعة رقم ١٥- أدلة المراجعة – الصادر من مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) ينص على أن الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصدر مطلع مستقل عن الشركة، تكون أكثر موثوقية من الأدلة التي يتم الحصول عليها فقط من مصادر الشركة الداخلية. فيما يلي نذكر أمثلة من هذه الأدلة:

أ- كشوفات البنك التي يتم الحصول عليها مباشرة من البنك.
ب- فواتير الشراء التي يتم الحصول عليها مباشرة من البائع.
ج- أوامر المبيعات التي يتم الحصول عليها مباشرة من العميل.
د- شروط العقد التي يتم الحصول عليها مباشرة من الطرف الآخر في العقد.

وبالمثل، فإن الأدلة التي يتحصل عليها المراجع مباشرة تكون أكثر وثوقاً من الأدلة التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر. ونتيجة لذلك، ينبغي على المراجع عند الدخول في مراجعة المجالات التي يكون فيها تقييم مخاطر الغش عالياً، أن يكون متشككا في الوثائق أو السجلات التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة من قبل موظفي العميل، بدلاً من المراجع.

6 – (د) في ديسمبر ٢٠١٢، أصدر مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) دليل الممارسة الخاص بموظفي المراجعة رقم (١٠) – المحافظة على الشك المهني وتطبيقه في عمليات المراجعة – (Staff Audit Practice Alert No. 10. Maintaining and Applying Professional Skepticism in Audits) لتذكير المراجعين ممارسة الشك المهني أثناء عمليات المراجعة وتوفير الإرشادات اللازمة للقيام بذلك. وينص هذا الدليل على أنه مع أن الشك المهني يعد أمراً حيوياً في كافة مراحل عملية المراجعة إلا أنه يكون «مهماً بشكل خاص» فيما يتعلق بمجالات محددة، تشمل:

- الأحكام الإدارية المهمة.
- المعاملات التي تتم خارج المسار العادي للأعمال، مثل الاحتياطيات غير المتكررة، معاملات التمويل، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة (that might be motivated solely, or in large measure, by an expected or desired accounting outcome).
- رؤية المراجع لعملية الغش.

7 – (د) إن إجراء المقابلات مع الأفراد غالباً ما يتطلب تطبيق الشك المهني الذي يميل بدرجة أكبر إلى القصد بالنسبة لأي جزء من عملية المراجعة. ويجب على المراجع ألا يقوم فقط بطرح الأسئلة ومعالجة الأجوبة، لكن أيضاً يجب أن يكون منتبها للتناقضات أو البيانات التي تتعارض مع الأدلة الأخرى التي تم جمعها. وعلاوة على ذلك، نجد أن مرتكبي الغش يسعون في العادة لإخفاء جرائمهم من خلال محاولة خداع المراجع. وبناءً على ذلك، يجب على المراجع أيضاً مراقبة الشخص الذي يجري معه المقابلة لملاحظة علامات عدم توافر الأمانة. إن معظم الأفراد – بما في ذلك مرتكبي عمليات الغش – الذين يسعون لإخفاء الحقيقة، يفضلون القيام بذلك من خلال الانحراف بالسؤال بدلاً من اعطاء تأكيد غير صادق. بينما لا توجد علامات مطلقة

تدل على أن شخصاً ما يكذب، إلا أن هنالك أنماطاً من الإجابات التي يمكن أن تساعد المراجع في التقاط الجوانب التي يحاول فيها الشخص تجنب تقديم إجابة صادقة. وتشمل هذه الأنماط:

أ- تكرار السؤال مرة أخرى.

ب- محاولة أن يجعل نفسه تبدو أكثر صدقاً باستخدام القسم (على سبيل المثال، «بكل صدق»، «أقسم بالله» أو «أقول لك الحقيقة»).

ج- التحفظ في إجاباتهم (على سبيل المثال، «بقدر ما أذكر » أو «أساساً»).

د- الإجابة عن سؤال آخر في محاولة للتملص من الموضوع.

8 – (أ) في أوائل عام ٢٠١٢ أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) دليلاً لأسئلة وإجابات الموظفين عن – الشك المهني في عملية مراجعة القوائم المالية. يتضمن العديد من الاقتراحات لمكاتب المراجعة لزيادة وعي الموظفين بشأن الشك المهني وتعزيز أهميته خلال عمليات المراجعة. كما أن دليل الممارسة الخاص بموظفي المراجعة رقم (١٠) الصادر من مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) يوفر أيضاً طرقاً عديدة للمكاتب وفرق المراجعة لضمان وتحسين الشك المهني بين الموظفين. ومن بين توصيات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد و مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة نذكر :

• نشر ثقافة بالمكتب تنطوي على الجودة من خلال الأسلوب الذي يحدده شريك العملية وغيره من كبار أعضاء الفريق، ويجب أن يتم عرض هذا الأسلوب من خلال إجراءات واضحة ومتسقة ومنتظمة ومن خلال رسائل تصدر من هؤلاء الأشخاص.

• قياس أداء الموظفين، ومكافأتهم، وتعويضهم استناداً إلى جودة المراجعة – بدلاً من التركيز على بيع الخدمات الأخرى غير المراجعة (Nonaudit)، أو تخفيض تكاليف مراجعة أو المحافظة على / اكتساب العملاء.

• تعيين الموظفين لضمان أن يكون لكل فريق من فرق المراجعة ما يكفي من الكفاءة، والقدرات، وما يتطلبه السلوك المهني، إن قيام كبار أعضاء الفريق، في بعض الأحيان، بمساعدة صغار الأعضاء في تحديد الأدلة غير عادية أو غير المتسقة وتولي مسؤولية الاعتراض على تأكيدات الإدارة العليا، يمكن أن يساعد في هذا المجال وأن يوفر لصغار الأعضاء خبرة مهمة لتعزيز الشك المهني لديهم.

• التأكيد على أهمية الشك المهني خلال المناقشات بين أعضاء فريق العملية بشأن قابلية القوائم المالية للمنشأة لاحتواء أخطاء جوهرية بالبيانات.

• أن يكون مطلوباً من فريق المراجعة إيجاد وثائق واضحة ومؤيدة لجميع استنتاجات المراجعة، خاصة في المجالات التي تتطلب تقديرات مهنية أكبر.

• رصد لأوجه القصور في الشك المهني، بما في ذلك مطالبة الشركاء وكبار الموظفين بمراجعة أعمال أعضاء الفريق بكافة المراحل لكل عملية، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المناسبة عندما يتم تحديد أي أوجه للقصور.

• تنفيذ البرامج التدريبية الداخلية التي تؤكد على أهمية الحفاظ على الشك المهني؛ هذه البرامج، في العادة، ينبغي أن تشمل التعليم الرسمي المستمر، والتدريب غير الرسمي، والتدريب على رأس العمل.

تصنيف الإجابات الصحيحة:

– إذا أجبت عن سبعة أو ثمانية أسئلة بشكل صحيح، فهذا يعني أن لديك الوعي المطلوب للشك المهني الذي يساعدك إلى حد كبير في حماية عملائك أو من تعمل لديهم من مخاطر الغش.

وإذا أجبت عن خمسة أو ستة أسئلة بشكل صحيح، فهذا يعني أنك سائر على الطريق الصحيح وعليك الاستمرار في بناء قدراتك للحفاظ على الشك خلال العمليات المهنية.

وإذا أجبت عن أقل من خمسة أسئلة بشكل صحيح، يلزم عليك النظر في تعزيز الشك المهني للمساعدة في ضمان أن يكون لديك ما يلزم لحماية أصول وموارد المنشأة من مرتكبي عمليات الغش.●

• نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في شهر أغسطس ٢٠١٣

حَرْفَي الجر "من" و"إلـــى" في القيد المحاسبي

بدر بن عبدالعزيز الدويش

أهم مقرر في تخصص المحاسبة هو أول مقرر يدرسه الطالب كأساس ومبادىء لتخصصه, وفي الخطة الدراسية لقسم المحاسبة, نجد هذه المادة هي مبادىء المحاسبة, التي تمثل مفتاحاً مهماً جداً للطالب لاستيعاب التخصص بشكل جيد, أي أن أي سوء فهم في المبادىء والأساسيات، قد يسبب للطالب صعوبات بالمستقبل في فهم المحاسبة.

يضطر بعد التخرج لمراجعة مفاهيم ومبادىء أساسية للمحاسبة، في هذه المادة يتم التركيز بشكل ملحوظ على الجانب العملي، بخلاف مقرر نظرية المحاسبة التي يدرسها الطالب في سنة التخرج، وكأن من وضع الخطة افترض أن المحاسبة التي ولدت كممارسة، يجب أن يتم تدريسها للطلاب كممارسة في البداية، بتكثيف الجانب العملي وصولاً إلى نظرية المحاسبة، هذه الطريقة تحكم على الطالب بأنه لن يستوعب التخصص إلا بعد الممارسة، وأعني بالممارسة هنا الأمثلة العملية التي تعطى للطالب بشكل مكثف في مبادىء المحاسبة، ولا اتفق مع هذا الأسلوب، حيث إنه من المفترض أن يكون العكس، ويتم التركيز بشكل كبير على النظرية في أول سنة دراسية، مع زيادة الجانب العملي ليكون الطالب في أعلى درجة عند التخرج.

نجد في أغلب الكتب المقررة لمبادىء المحاسبة حرفي الجر "من" و"إلى" اللذان يستخدمان للتمييز بين المدين والدائن عند تسجيل القيد المحاسبي، ووجدت أن هذين الحرفين قد يعيقان الطالب ذهنياً في فهم الحدث المالي وتسجيل القيد بطريقة صحيحة أو تفسيره بشكل منطقي، حيث إن الفهم اللغوي لحرف الجر "من" يعني الابتداء، وحرف الجر "إلى" يعني الانتهاء، وكأنه يصف انتقال شيء ما من نقطة معينة إلى نقطة أخرى، فعندما نفترض حدثاً معيناً بأن الشركة قامت بشراء سيارة ودفعت المبلغ نقداً، فهنا نقوم بتفسير الحدث وكأن أموالاً انتقلت من/ حساب النقدية إلى/ حساب السيارة، في حين أن القيد المحاسبي يكتب من/حساب السيارة إلى حساب /النقدية ، ويصبح التعارض هنا في عقل الطالب، هل يستخدم المعنى اللغوي لحرفي الجر "من" و"إلى" أم يستخدم الدلالة الرمزية لهما، حيث إن حرف الجر "من" هو رمز فقط يدل على "المدين" وحرف الجر "إلى" هو رمز يدل على الجانب "الدائن".

فيطلب الأستاذ من الطالب أن يتعامل مع حرفي الجر بدلالتهما الرمزية فقط، للتفريق بين المدين والدائن، لكن تظل الدلالة اللغوية حاضرة في ذهن الطالب، وبعضهم قد فاته ما ذكره الأستاذ ويظل يتعامل مع حرفي الجر بدلالة لغوية تتعارض مع المنطق المحاسبي فيصبح في حيرة، دفعني هذا الشيء للبحث عن مصدر هذين الحرفين، ولماذا تم استخدامهما للتفريق بين المدين والدائن؟

وجدت أن بعض المراجع الأجنبية القديمة في القيد المزدوج بالقرن الثامن عشر، كانت تكتب القيد باستخدام حروف الجر "TO" بجانب الدائن و"BY" بجانب المدين، لكن لا يستخدم هذان الحرفان في قيد واحد بوقت واحد، ويكتب عادة بالقيد إذا كان الشخص مدين لك بجانب اسمه اختصاراً "DR" والجانب الدائن "TO"، وإذا كان الشخص دائناً، يكتب بجانب اسمه اختصاراً "CR" والجانب المدين "BY".

فلا يوجد أي معنى لحرفي الجر "TO" و "BY" ولهذا كانوا يفضلون استبدالهما بحرف الجر "FOR" حتى يسهل فهم القيد، وشطبوا حرفي الجر "TO" و "BY" في أغلب المراجع فيما بعد لعدم وجود أي تفسير لهما.

وقاموا بالتمييز بين الحساب المدين والدائن باختصار "DR" و"CR". حيث ان (DR) هي اختصار لـ(DEBTOR) وليس كما يعتقد البعض أنها اختصار لـ(Debit Record) وأيضاً (CR) هي اختصار لـ(CREDITOR) وليس اختصاراً لـ(CREDIT)، إلا أن هذين الاختصارين يتعاملان مع الحسابات، كأنها حسابات شخصية، ومع تطور المحاسبة وتنوع الحسابات أصبحت هناك حسابات اسمية، كحساب المبيعات والمصاريف، فظهرت طريقة جديدة للتمييز بين الحساب المدين والدائن بتمييز مواقعهما.

وفي المراجع العربية القديمة، وجدت أن حرفي الجر "من" و "إلى" لم يتم استخدامهما بالقيد المحاسبي بشكل مجرد كما هو الآن، لكن كان القيد يكتب كالتالي : مطلوب من حساب السيارة (XX) ريال، مطلوب إلى حساب خالد (XX) ريال، وهنا قد يصبح القيد مفهوماً أن حساب السيارة مديناً والآخر دائناً، ومع مرور الزمن، أرادوا الاختصار بالقيد، فبدلاً من تكرار كلمة "مطلوب" قاموا بشطبها ليصبح القيد أكثر تعقيداً من قبل، وظل إلى يومنا هذا يكتب من غير كلمة "مطلوب".

ولو ظل القيد يكتب بطريقته القديمة، التي كانت تتعامل مع الحسابات كأنها أشخاصاً لكان أسهل للفهم من الطريقة الحالية.

ويرى الدكتور محمد حجازي، أستاذ المحاسبة بجامعة عين شمس، عدم الجدوى من استخدام حرفي الجر "من" و "إلى" للأسباب التالية :

١-معظم الكتاب قد تحولوا عن منهج الأخذ والتعاطي إلى منهج المعادلة المحاسبية الأساسية.

٢- استخدام الحرفين "من" و "إلى" يؤدي إلى إلغاء عقلية الطالب، فبدلاً من أن يفكر في تحليل كل عملية في صورة المعادلة المحاسبية ويستنتج الطرف المدين والطرف الدائن لكل عملية، تجده يستخدم الحرفين "من" و "إلى" كأدوات تفكير، ويقوم بإجراء القيد بصورة آلية بحتة.

٣- ليس منها أي فائدة عملية عند التسجيل باليومية، حيث إن الحسابات التي تجعل مدينة، تكتب قبل الحسابات الدائنة، وأيضاً عند تصميم السجلات المحاسبية بالنظام الإلكتروني، لا يتم التمييز بين الحسابات بحرفي الجر. •

المراجع :

1-Book-keeping, by single and double entry: For schools and academies. Adapted to Payson, Dunton & Scribner's combined system of penmanship
Lyman Brooks Hanaford, Jesse W. Payson

٢-المدخل الحديث في مبادىء المحاسبة: النظرية، الأساليب والاستخدامات، للدكتور محمد عباس حجازي.

٣-المحاسبة المالية وتنظيم الدفاتر التجارية, للدكتور محمد شحاته, دكتور عبدالعزيز حجازي ودكتور الشريف.

اكتشاف البروتين الذي قد يكون مسؤولا عن فقدان الذاكرة

اكتشف علماء المزيد من المعلومات بشأن دور أحد البروتينات المهمة في الدماغ، يلعب دوراً محورياً في الاحتفاظ بالتعلم.

وقال العلماء الذين نشروا دراستهم في مجلة نيتشر نيوروساينس العلمية: إن المزيد من الأبحاث في الدور الذي يقوم به بروتين (Arc) قد يساعد في التوصل لطرق جديدة لمواجهة الأمراض العصبية.

وقالت الدراسة: إن البروتين نفسه قد يكون له دور أيضا في مرض التوحد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بروتين (Arc) كان غير موجود في أدمغة المصابين بمرض الزهايمر.

وقال ستيف فينكباينر، أستاذ علم الأعصاب وعلم وظائف الأعضاء بجامعة كاليفورنيا، الذي قاد فريق البحث في معهد جلادستون: إن الاختبارات التي أجريت في المعامل أظهرت إن لهذا البروتين دوراً مهماً جدًا فيما يتعلق بالذاكرة.

وأضاف: "كان العلماء يعرفون أن بروتين (Arc) له صلة بالذاكرة طويلة المدى، لأن فئران التجارب التي كانت تفتقر إلى هذا البروتين كانت تستطيع أن تتعلم مهمات جديدة، لكنها فشلت في تذكرها في اليوم التالي."

وقد أظهرت الأبحاث المتواصلة أن هذا البروتين يعمل بمثابة "المنظم الرئيسي" للخلايا العصبية خلال عملية تشكيل الذاكرة طويلة المدى.

وأوضحت الدراسة أنه خلال عملية تشكيل الذاكرة، هناك بعض الجينات التي تنشط وتتوقف على نحو متقطع في أوقات محددة من أجل توليد البروتينات التي تساعد الخلايا العصبية في إنتاج ذاكرات جديدة.

وقد وجد الباحثون أن بروتين (Arc) هو الذي يوجه هذه العملية من داخل النواة العصبية.

وقال فينكباينر إن الأشخاص الذين يفتقرون إلى هذا البروتين قد يعانون من مشاكل تتعلق بالذاكرة.

وأضاف: "اكتشف العلماء مؤخراً أن هذا البروتين ينضب في مركز الذاكرة في الدماغ لدى المصابين بمرض الزهايمر."

وتقول الدراسة: إن الخلل في إنتاج وتحرك هذا البروتين قد يؤثر أيضاً بشكل كبير في مرض التوحد.

حيث يؤثر هذا الاضطراب الجيني، الذي يعرف باسم متلازمة (Fragile X) و يعد السبب الشائع في كل من الإعاقات العقلية والتوحد، تأثيراً مباشراً على إنتاج بروتين (Arc) في الخلايا العصبية.

وقال فريق البحث إنه يأمل في إجراء المزيد من الأبحاث بشان الدور الذي يقوم به هذا البروتين في صحة الإنسان ومرضه، وهو ما من شأنه أن يوفر معلومات أكثر عمقاً حول هذه الاضطرابات، ويضع الأساس لإستراتيجيات علاجية جديدة للتعامل معها. •

البــــدانة ترفع مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة

د.محمد عبد الله الطفيل

كشفت دراسة أميركية حديثة إن تخفيف الوزن يقلل حرقة المعدة عند أصحاب الوزن الزائد والمصابين بالسمنة. وتؤكد هذه النتيجة أن خفض الوزن الزائد يحسن صحة الجسم على عدة صعد، كالقلب والأوعية الدموية والغدد والقناة الهضمية والأمعاء.

وتابع الباحثون في جامعة كنساس للطب تأثيرات تخفيف الوزن - على مدار سنة كاملة - عند المرضى الذين يعانون من حرقة مزمنة في المعدة، إذ قيموا حالة ما يزيد عن مائتي رجل وامرأة معدل أعمارهم (٤٦) عاماً، كانوا في بداية الدراسة جميعاً يعانون من السمنة أو الوزن الزائد.

وفي البداية كان (٣٨٪) من العينة يعانون من حرقة المعدة المزمنة، وبعد ستة أشهر تراجع وزن المرضى من معدل ٩٩,٧ كيلوغراماً إلى ٨٣، وبقي ١٦٪ منهم فقط يعانون من حرقة المعدة.

وخلال الأشهر الستة التالية، استعاد ١٧٢ شخصاً منهم أوزانهم الزائدة، وعادت نسبة الحرقة من جديد إلى ٢٢٪ من مجمل عدد الذين خضعوا للدراسة. أما الأشخاص الذين لم يستعيدوا الوزن الذي فقدوه، ويبلغ عددهم ٤١، فقد تواصل تراجع حرقة المعدة لديهم، والأعراض بالتحسن. وأكدت الباحثة المسؤولة عن الدراسة بريتيكا سين أن خسارة الوزن ستؤدي إلى تحسن أعراض حرقة المعدة. •

المصدر جريدة الرياض

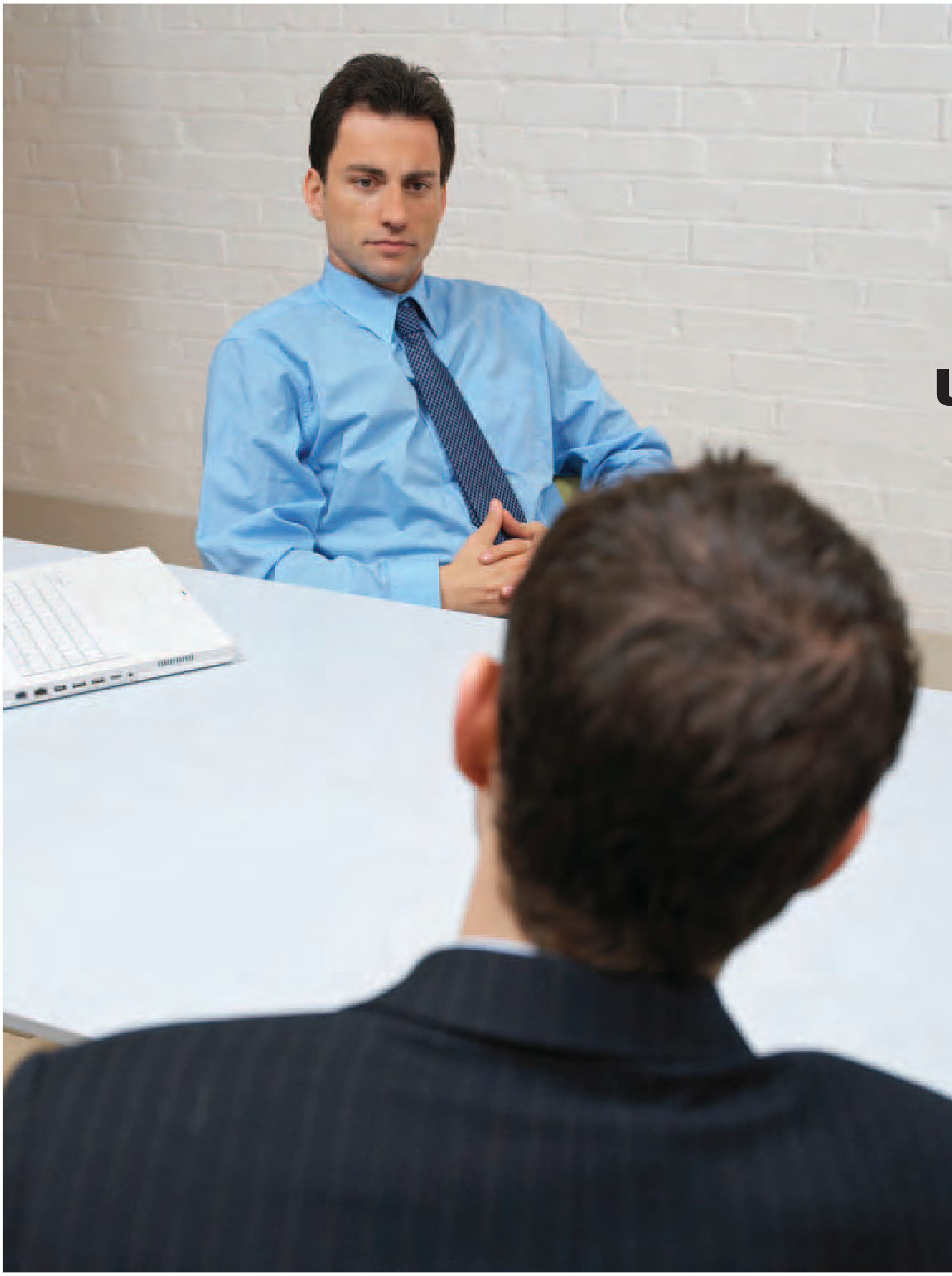

التوجيه المناسب في الوقت المناسب

التوجيه لا يكون فقط عندما يواجه الموظفون مشكلات في أداء وظائفهم، فالمسؤول يستطيع أن يساعد موظفيه على تطوير قدراتهم، ويتطوروا مهنياً إذا جاء توجيهه في اللحظات المناسبة.

من هذه اللحظات الأداء العالي، فعندما يتجاوز إنجاز موظف مهمات الوصف الوظيفي لوظيفته، فإنه قد يكون جاهزاً لمزيد من المسؤوليات، وعلى المدير المسؤول أن يستطلع أهداف مثل هذا الموظف، وأن يعمل على مساعدته على تقديم أفضل ما عنده.

ومن اللحظات المناسبة للتوجيه، عندما يلحظ المسؤول تحسناً في أداء العاملين، فكثير من المديرين يقدمون التوجيه والإرشاد عندما يلاحظون تراجعاً في الأداء، ثم يتوقفون عندما يتحسن الوضع.

ومن الأوقات التي تتطلب توجيه المدير، عندما تكون هناك حاجة للقيادة، ففريق العمل في مشروع ما، قد يحتاج لقيادة أكثر حضوراً حتى ينجح، ويجب على المدير أن يعمل مع الموظفين لتوفير التاثير الإيجابي، وأن يعلمهم كيف يكونوا أكثر تأثيراً فيمن حولهم.

وتوجيهات المدير مهمة أيضاً، عندما يأتي لموقع العمل موظفون جدد، فلا يكتفي المسؤول بتقديم كتيب إرشادي، ويتوقع من هؤلاء الموظفين أن يبدؤوا العمل فوراً. وعندما ينضم شخص جديد لفريق العمل أو للشركة، على المدير أن يخصص وقتاً لاستكشاف ما يعرفه هذا العضو الجديد، ويشرح له توقعاته، وما ينتظره منه زملاؤه في العمل، ويقدم له النصح والإرشاد الذي يقوده إلى طريق النجاح.

وأخيراً، فإن الموظف الذي يكشف عن مواهب، يحتاج للتشجيع والنصيحة والتوجيه، حتى يستطيع استثمار مواهبه على الوجه الأمثل، وعلى المدير أن يعمل مع مثل هذا الموظف، ويساعده على تحديد فرص تعليمه، ويرسم له خريطة الأهداف التي تقوده إلى الإمام. •

هل انخفضت إنتاجية موظفيك؟.. لا تقلق

هناك خطأ ما في موقع عملك، لكنك لا تعرف ما هو. المهم أنك لاحظت أن إنتاجية فريق عملك لم تعد كما كانت، لكنك لا تعرف لماذا؟..

لا تنزعج، عليك فقط إعادة ضبط تكتيكات العمل من خلال:

• تحديد الأولويات: فلا يكفي تحديد التكليفات، وتتوقع من موظفيك إنجاز كل شيء على الفور، عليك أن تجعلهم يعرفون ما هو المهم والمطلوب إنجازه بسرعة، وما الذي سيكون له التأثير الأكبر، وما الذي يجب أن يركزوا عليه فوراً، وما يمكن أن يعملوا عليه على المدى البعيد.

• التفويض مع منح الصلاحيات: عندما توزع التكليفات، عليك إبلاغ موظفيك بنوع القرارات التي يحق لهم اتخاذها بأنفسهم، ومتى يجب عليهم أن يعودوا إليك لطلب التوجيه أو التفويض، فهذه الطريقة ستوفر كثيراً من الوقت والجهد على الجميع.

• مراجعة عمليات العمل: إذا كان لدى موظفيك دليل عمل يحدد التعليمات الخاصة بالاستخدام الشخصي للطابعات في المكتب مثلاً، فمن المحتمل جداً أن يكون موظفوك يعانون من بضعة لوائح أخرى لم يعد لها معنىً، ولذلك يجب مراجعة العمليات والإجراءات وإزالة الإجراءات التي تشكل عائقاً لسير العمل.

• تدريب أو إعادة تدريب قوة العمل: العاملون الذين لا يعرفون كيفية تعزيز مهاراتهم والأدوات المتاحة لهم لتحقيق ذلك، لن يكونوا قادرين على تقديم أفضل ما عندهم، ولذلك عليك تتبع ما يكتسبه موظفوك من مهارات، والحرص على توفير أفضل التقنيات، واستخدام أحدث الأساليب التي تساعدهم على التطور والتقدم.

• دعم فريق العمل: عليك تذكير موظفيك أنهم جميعاً في مركب واحد، وأن توضح لهم كيف يؤثر جهد كل واحد منهم على الآخرين، وعلى نجاح المؤسسة، ثم ابذل جهدك لإزالة العوائق والحواجز بين الأفراد والإدارات وأظهر استعدادك لمساعدة كل من يحتاج المساعدة. •

• عن موقع: Busines Management Daily

القائد الناجح يحترم الوقت ويقدره

يمكن القول إن السير (ونستون تشرشل)، رئيس الوزراء الأسبق لبريطانيا، كان من القادة الذين يقدرون الوقت ويحترمونه أكثر من احترامهم لأي مورد آخر. التزم طوال مسيرته بقاعدة صارمة في عدم إضاعة الوقت، وكان يرفض أي شكل من أشكال المماطلة من منطلق أن المماطلة تعني الفشل والموت، خصوصاً في ذلك الوقت، الذي كانت تواجه فيه بلاده تحديات جمة إبَّان الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٤١م وهي السنة الثانية من تورط بلاده في الحرب العالمية الثانية، كان يرسل الوثائق والبرقيات والمذكرات بعد أن يُلصق عليها لاصقاً أحمراً (مشابهة لورقة الملاحظات الصفراء التي نستخدمها اليوم) وكان يكتب على تلك اللاصقة كلمات معدودة: «إنجز هذه المهمة اليوم». درج على القيام بذلك طوال فترة الحرب. الوقت في زمن الحرب – كما هو للمساعي عالية المخاطر– في كثير من الأحيان يكون هو العنصر الأساسي الذي يحدد مصير الشعوب.

يُمثل الوقت لجميع القادة العسكريين الكبار وغيرهم من القادة، المتغير الأكثر قيمة.

في ذروة إحدى المعارك في عام ١٨٠٣م، طلب نابليون من أحد جنوده توصيل رسالة إلى أحد الضباط، تقول: أطلب مني أي شيء ماعدا الوقت.

لقد عرف نابليون، كما عرف تشرشل بعده بمائة وأربعين عاماً ونيف، أن الدقيقة الضائعة هي وقت ثمين للعيش والتنفس والتفكير والنشاط والعمل المباشر ضد العدو، وهي أي الوقت إذا «ضاع» لا يمكن استعادته.

يمكن تعريف المماطلة ببساطة: التأجيل المتعمد عن القيام بشيء كان ينبغي القيام به، وهو انتهاك صريح وخطير وغير مسؤول للوقت.

المماطلة عند القائد، تتمثل في تجاهل فرصة، أو إدارة الأصول بشكل غير مسؤول، أو إهمال المرؤوسين، وهي صفة مدمرة للقائد كغيرها من الصفات المدمرة الأخرى، مثل الجبن والاستسلام والسرقة.

لا يحتاج القائد إلى أكاديمية عسكرية أو كلية إدارية ليتعلم منها كيفية استثمار الوقت وتجنب التسويف، بيد أنه قد يحتاج أن يُذكر نفسه ومرؤوسيه دوماً بالتطبيق الصارم للمثل القائل: لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد. إن تقدير الوقت شيء بسيط لكنه أساسي أيضاً.

مثلما أن احترام الوقت وتقديره أساسي للقائد، فللحضور أهمية رئيسة له أيضاً. الحضور يعني ببساطة أن يكون القائد متواجداً دائماً في المقدمة وفي أفضل حالاته. لا سيما في الأوقات الحرجة، وبما أن الجنود على كثرتهم قد لا يستطيعون رؤية قائدهم بسهولة دائماً، فيجب أن يروا «داخل» قائدهم قوة الشخصية والشجاعة والقدرة والقوة البدنية وحُسن المظهر. ولا يعني هذا أن جميع القادة ينبغي أن تكون أجسامهم رياضية مثل أبطال الأولمبياد أو أن يكونوا مثل نجوم المجتمع، لكن يعني أن المرؤوسين لن يرغبوا في اتباع شخص يحمل على كاهله جبالاً من الحزن.

القائد، بصرف النظر عن عمره أو جنسه أو المهنة أو النشاط التطوعي الذي يقوده، يحتاج أن يكون متمتعاً باللياقة البدنية الكافية.

يجب أن يكون القائد نظيفاً ومهندماً في ملبسه حتى لو كانت الظروف غير مؤاتية للنظافة والتهندم. يحتاج القائد أن يُظهر المهارة المطلوبة ويثق في قدراته (المهارات والقدرات مثلها مثل اللياقة البدنية، يتم الحصول عليها عن طريق التمارين المستمرة).

بعد كل شيء، الوقت هو جوهر المسألة: «إنجز المهمة خلال اليوم». •

* المصدر: مجلة: (Daily Caller)

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: مستقبل واعد

نايف بن عبدالرحمن إدريس

بعد حصولي على الماجستير من الولايات الأمريكية المتحدة، التحقت بمكتب (KPMG)، ومن ثم قررتٍ التقدم لإختبار الزمالة الأمريكية، لكن بعد دراسة عدة معطيات، قررت تأجيلها و البدء بالإستعداد أولاً للزمالة السعودية.

تجربتي في العمل كانت محققة للتطلعات، بالإضافة إلى استمرار تطوير ذاتي، الذي توّج ولله الحمد بالنجاح في اختبار زمالة الهيئة التي تسعى بدورها للريادة في خدمة منتسبيها بالمملكة، من خلال التواصل المهني الفعال إقليمياً وعالمياً، ومواصلة جهودها في تطوير مهنة المحاسبة والإرتقاء بمستوى المكاتب المتخصصة بأدوار تهدف إلى تفعيل دور المحاسبين القانونيين السعوديين، بما يمكّنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة وفعالية، والتفاعل مع الجهات التعليمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والجهات المهنية الإقليمية والدولية.

وتقديراً لما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة من تطور، علاوة على الدور الذي تقوم به الهيئة في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة، اختار الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ١٦ هيئة مهنية على مستوى العالم التى يمكن الإستفادة من خبراتها وتجاربها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ، وهذا من الأمور التي جعلتني أعطي أولوية لزمالة الهيئة قبل الزمالة الأمريكية.

كأحد أعضاء الهيئة، أنصح الجميع بالحرص على التقدم لنيل شهادة الزمالة قبل أي شهادة أخرى، لما لها من مميزات جمة، ترتقي إلى مستوى عالي من المهنية علاوة على فتح آفاق جديدة لشغل الوظائف القيادية.

وختاماً، أشكر الله ثم من كان له الفضل في توجيهي ومساعدتي للحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

مع أمنياتي للجميع بتوفيق من الله ●

* محاسب قانوني (KPMG)
من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

هل تعلم

• هل تعلم أن أول صلاة صلاها الرسول صلى الله عليه وسلم هي صلاة الظهر؟

• هـل تـعـلـم أن النـسـر يعيش إلى ١٠٠ سنة ؟

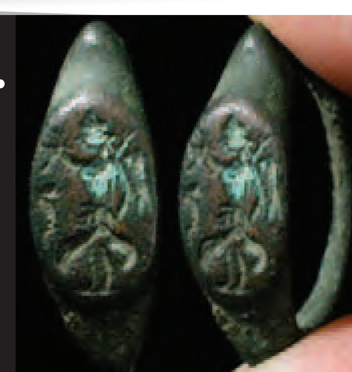

• هـل تـعـلـم أن أول مـن اسـتـخـدم خـاتـم الخطبة هم الرومان وكان في البداية من الحديد؟

تاريخ أختراع آلة الصراف الآلي

بداية اختراع آلة الصراف الآلي كانت في نيويورك حين قام لوثر جورج سيمجيان عام ١٩٣٩ باختراعها و تركيبها في مصرف سيتي بنك، لكن الآلة أزيلت بعد ٦ أشهر بسبب عدم تقبل العملاء لفكرتها. ولم تطرح فكرة الآلة مرة أخرى إلا بعد أكثر من ٢٥ عاماً مما حدث، حين تم تركيب أول جهاز صراف آلي في مدينة إنفيلد في شمال لندن في ٢٧ من يونيو ١٩٦٧ من قبل بنك باركليز. ويعد جون شبرد - بارون هو أول من اخترع آلة صراف آلي إلكترونية لصالح بنك باركليز مع أن هنالك كثيراً من براءات الإختراع التي سجلت إلى مخترعين آخرين في الوقت نفسه. في ٢٠٠٥ منح جون شبرد- بارون وسام (OBE) البريطاني كما أضيف إلى قائمة الشرف حيث إنه أضاف إلى العالم الكثير بسبب اختراعه المهم. وجاءت فكرة الاختراع بعد مشكلة جون شبرد- بارون عندما أراد اختراع الآلة أنه لا يستطيع الحصول على النقود بسبب عطلة السبت و الأحد إضافة إلى أنه كانت هنالك إجازة لمناسبة معينة ذلك الوقت، وبسبب الحاجة الملحة للمال في أيام إجازة البنك، تبلورت عند جون الفكرة التي كان عنوانها: بنك مفتوح ٢٤ ساعة، ٧ أيام في الأسبوع. •

مخترع آلة الصراف الآلي جون شبرد - بارون

حكم

• إذا جالست العلماء فأنصت لهم وإذا جالست الجُهَّال فأنصت لهم أيضاً ؛ فإن في إنصاتك للعلماء زيادة في العلم، وفي إنصاتك للجُهَّال زيادة في الحلم .

• ما ندمت على سكوتي مرة ، ولكن ندمت على الكلام مراراً.

Figure 1: Value of Opportunity Cost Immunization

OPPORTUNITY COST IMMUNIZATION

Though virtually all companies correctly focus on absolute financing costs in making their decisions, those that focus equally on opportunity costs are likely to be more rewarded. All-in absolute financing costs are un-likely to vary by more than 50 to 75 basis points. What does this mean from an equity valuation point of view? As Table 3 illustrates, using the same company example, if the weighted total interest/lease rate rose by 75 basis points, equity valuation would fall from 3.04x to 2.84x its cost. That change is less impactful than the adverse impact of landlords offering no mechanism to address the need to close or reposition 5% of company locations. To the upside, saving 75 basis points in total weighted interest/lease rates would raise the equity valuation to 3.24x its cost. This magnitude of the upward valuation change is likewise less valuable to a business than having landlords willing and able to pay for improvements for the expansion of 5% of corporate locations. Here's an important point: The interest rate sensitivity table raises the rate on all leases and borrowings. In reality, compa%nies seeking opportunity cost immunization in our example of real estate leases will only make decisions pertaining to specific lease rates. Thus the impact of accept ing certain elevated interest or lease rates to offset opportunity costs is likely to be even more nominal.

Table 3: Equity Cost Valuation Impact from Interest Rate Changes

CHANGE IN INTEREST RATE	
-0.75%	3.24x
-0.50%	3.17x
-0.25%	3.10x
0.00%	**3.04x**
0.25%	2.97x
0.50%	2.90x
0.75%	2.84x

Figure 1 powerfully illustrates the value of opportunity cost immunization. The tradeoff between a modestly elevated lease cost is well worth the shareholder equity value created and the opportunity cost avoided.

As the math makes crystal clear, the potential swing in shareholder valuations driven by financing opportunity costs is meaningful. In addition, as the examples in this article illustrate, corporate flexibility and optionality tend to be more valuable to shareholders than isolated interest rate savings. The obvious ideal is for a business to realize both: cheap borrowing rates and optimal corporate operating flexibility. Yet corporate flexibility and optionality generally come at a price, but one that's most often worth more than its cost. The conclusion is that corporate leaders should generally emphasize an immunization of opportunity costs. At the least, financing opportunity costs can be more meaningful than borrowing or leasing cost differentials. At the most, financing opportunity costs can be substantially impactful. With such a range of potential adverse and accretive shareholder valuation out%comes, opportunity cost immunization is essentially akin to a cost-effective insurance policy. Viewed in this light, the rewards to shareholders of opportunity cost immunization are truly illustrative of the power of efficient capitalization on shareholder wealth creation. SF ●

Christopher H. Volk is CEO of STORE Capital, which specializes in single-tenant sale-leaseback transactions. You can reach him at cvolk@storecapital.com.

expansion needs will indeed exact a price on shareholder value. The question is, "How much?"

Turning to the initial equity return analysis model (Table 1), we can insert the operating margin and corpo%rate equity mix changes to offer an idea of the impact range of opportunity costs on shareholder wealth creation. This can be accomplished through a sensitivity table as shown in Table 2.

Based on the initial model, shareholder equity would have a value equal to 3.04x its cost. But if underperform%ing locations caused a 0.5% margin decline as illustrated earlier, that equity value would fall one spot to the left, or 2.70x. Given the uncertainty and variability of opportunity costs, the lost margin number could easily fall to 1% or even to 2%, moving the equity value one or two spots more to the left.

Now consider the issue of high%performing asset expansion. Here, corporate margins might rise by 0.2%,

which would put shareholder values one spot to the right. If the landlord were to pay for the improvements, the higher external capital mix would lower equity requirements by 1.25%, which is two spots up. Conversely, a landlord who doesn't have a mechanism or the ability to fund the needed improvements would cause corporate equitization requirements to rise by 1.25%, which would essentially negate the benefit of the expansion. The expansion would be unlikely to occur at all because the business wouldn't realize enough incremental shareholder value so would therefore have better uses for the equity.

As with the variability of opportunity costs on underperforming assets, the potential outcome range is wide. Doubling the incidence rate to 10% would double the impact. Doubling the incremental sales to 20% would likewise double the impact again, raising the equity valuation multiple to 4.47x its initial cost. Now here's the important and obvious point: Looking at Table 2, you can see that the impact on shareholder equity of just these two major real estate leasing opportunity costs can be significant. To the downside, equity valuations can fall to 1.93x total equity cost, while the upside valuation approaches 4.47x such value. Indeed, the total equity valuation range asso%ciated with the financing opportunity cost of just these two real estate lease variables spans nearly 84% of the base-case total valuation. Even more noteworthy is the impact on the added wealth portion of the equity valuation, with a span of more than 120% and a downside of more than half the shareholder wealth created.

OPPORTUNITY COST VALUATION SPAN	UPSIDE	DOWNSIDE
Total Shareholder Valuation Impact	47.1%	-36.4%
Shareholder Added Wealth Impact	70.3%	-54.3%

Table 2: Equity Cost Valuation Impact from Margin and Equitization Changes

Potential value range impact of underperforming assets

Potential value range impact of expandable assets

CHANGE IN % FUNDED WITH EQUITY \ CHANGE IN OPERATING MARGIN	-2.00%	-1.00%	-0.50%	0.00%	0.20%	0.40%	0.80%
-2.50%	2.14x	2.72x	3.09x	3.54x	**3.74x**	**3.96x**	**4.47x**
-1.25%	2.03x	2.55x	2.88x	3.27x	**3.44x**	**3.63x**	**4.06x**
-0.50%	1.97x	2.46x	2.77x	3.12x	3.29x	3.46x	3.85x
0.00%	**1.93x**	**2.40x**	**2.70x**	**3.04x**	3.19x	3.35x	3.72x
0.50%	1.89x	2.35x	2.63x	2.95x	3.10x	3.26x	3.60x
1.25%	1.84x	2.28x	2.54x	2.84x	**2.98x**	**3.12x**	**3.44x**
2.50%	1.77x	2.16x	2.40x	2.67x	**2.79x**	**2.92x**	**3.20x**

Limited upside to paying for leased asset expansion presume that the improvements equate to 25% of the total asset cost as improved with a 5% incidence rate, the company equity capitalization impact would be 1.25%.

1. Outperforming Asset Incidence	5.0%
2. Remodel Cost: Total Cost	25.0%
Added Equity Requirement (1 x 2)	**1.25%**

In the case of a company wanting to expand its strong-performing units, failure to capture an existing asset expansion opportunity can also impact corporate operating profit margins because such asset expansions tend to accompany material sales increases and because “rule of thumb” incremental profit margins tend to approximate double overall corporate operating profit margins. If we presume that the expanded assets will yield 10% greater sales at a 40% operating profit margin with the same 5% incidence rate, then the failure to execute on the expansion will result in a lost incremental profit margin of 0.20%.

1. Marginal EBITDAR Margin	40.0%
2. Incremental Sales from Remodel	10.0%
Profit Margin Change (1 x 3 x 4)	**0.20%**

As with the earlier discussion regarding store under-performance, the opportunity cost risks of missed asset expansion opportunities are highly variable. The pre%sumed 10% incremental sales could easily be twice that number, as could the 5% opportunity incidence. Doubling these two variables would elevate the requisite equity mix by 2.5% and the incremental margin potential to 0.8%. Therefore, the opportunity costs imposed on a company by the intractable landlord or the landlord with no mech%anism or ability to address such incremental corporate

Table 1: Equity Return and Valuation Illustration

Powered by the V-Formula

• Model inputs shown in blue

MODEL ASSUMPTIONS

Income and Cash Flow Statement	
Sales	$10,000,000
EBITDAR Margin	20.0%
Annual Maintenance CapEx/Investment	2.0%

Balance Sheet	
Average Real Estate Lease Rate	8.5%
Debt Interest Rate	6.0%
Funded Debt:EBITDA	3x
Rent-to-Sales Ratio	8.0%
Percent of Locations Leased	50.0%
Working Capital & Equipment/Real Estate Value (%)	20.0%

Equity Return Hurdle	
Investor Current Pre-Tax Equity Yield Expectation	20.0%

MODEL RESULTS

Leased Real Estate Value	$4,705,882
Owned Real Estate Value	4,705,882
Working Capital and Equipment	1,882,353
Total Asset Investment	**$11,294,118**

Lease Proceeds	$4,705,882
Debt Proceeds	4,800,000
Total Equity	1,788,235
Equity and External Capital to Fund Assets	**$11,294,118**

CURRENT PRE-TAX EQUITY YIELD (V-Formula Calculation)

(Sales:Investment Ratio	0.885
x Weighted Lease/Interest Rate	7.2%
- (EBITDAR Margin	20.0%
x Percent Financed)	84.2%
- (Annual Maintenance CapEx/Investment)**)**	2.0%
÷ Percent Funded with Equity	15.8%
= Current Pre-Tax Yield on Equity[1]	**60.7%**

EQUITY VALUE CREATION

Equity Value Created (Current Yield/Market Yield)	**3.04x**

[1] Equates to (EBITDA – Maintenance Capital Expenditures) ÷ Amount of Cash Equity Invested

requirements and company operating margins. Corporate optionality limitations can arise from all flavors of financing elections. What follows is an examination of the two major limitations of real estate leasing that pertain to outperforming and underperforming locations.

Underperformers

Companies operating from multiple locations (such as retailers, service companies, and distributors) generally suffer from a number of poor-performing locations charac-terized by low profit margins or even losses. The operating profit margin at underperforming locations will tend to be less, often much less, than that of the company as a whole. If we presume an underperforming asset profit margin of half the 20% corporate margin shown in Table 1, together with a 5% incidence rate (the percentage of all stores that underperform), the company margin impact would be 0.5%. But, as noted earlier, opportunity costs, unlike many other financing costs, can be variable and uncertain. A 10% operating profit margin with a rent factor equivalent to 8% of sales would still be a profitable location. In my experience, underperforming locations can have far lower operating profit margins, imposing a far larger drag on overall corporate profitability. Likewise, many companies suffer from more than 5% underperforming locations. If we presume that a business succeeded in 90% of its locations and that the remaining 10% of its locations had no operating margin, then the impact of these laggards on overall corporate operating margins would be fully 2%. Welcome to opportunity cost variability.

UNDERPERFORMING ASSETS

1. Underperforming Asset Incidence	5.0%
2. Profit Margin Drag	-10.0%
Profit Margin Change (1 x 2)	**-0.50%**

In this light, the corporate opportunity cost arises from the company being locked into a long-term real estate lease with a landlord who has no mechanism to permit asset closures, offer substitute assets, permit lease assignments, or consider the sale of the property. Many stories exist of companies that suffered lost shareholder value as a result of undesirable landlords who were unwilling or unable to consider a mutual solution to eliminate underperforming assets.

Outperformers

Strong-performing leased locations pose an alternate dilemma for businesses: How can they expand outper-forming properties when they don't own the real estate?

If the landlord is unwilling or unable to fund asset expansion, then the only way to accomplish the expansion is for the tenant to pay for the improvements. In this case, there's likely to be little debt financing available because the business is improving an asset that it doesn't own. Thus the improvements, presuming that the landlord agrees to the changes, generally have to come from share-holder equity, thus increasing corporate equity capitalization requirements. If we

The V-FormulaSM

$$\frac{\text{(Sales/Investment x Operating Profit Margin – Percentage Financed x Interest Rate – Annual Capital Investments/Investment)}}{\text{Percentage of Equity}} = \text{Current Pre-Tax ROE}$$

interest or lease rate that's charged, but this is absolutely so.

Unlike actual costs, opportunity costs are theoretical in the sense that they suppose a change to capital or operating cost structure. But when capitalization or operational limitations are imposed on a business as a result of its financing sources, those limitations and the value that they cost are far from theoretical,they are very real. At the same time, opportunity costs, unlike borrowing or lease rate differentials, accompany uncertainty. This can make opportunity costs more troubling because, however you might weigh probabilities of occurrence to arrive at estimated outcomes, the impact on shareholder wealth creation can always be far worse. For instance, in electing to lease my real estate, I may presume that 5% of my locations will be either outperformers or underperformers. The actual results can easily be multiples of this, which can elevate the negative impact of landlords who are unable or unwilling to address my future needs.

WEALTH CREATION AND THE V-FORMULA

Business owners become rich by generating returns on their equity investment that exceed the returns that typically would be required by equity investors who invest in enterprises having similar risk and return characteristics. This is what creating wealth is all about. Of course, personal wealth also can be amassed by paying down debt (or building equity), but this is just an act of saving money. Real shareholder wealth is created by employing a business model that generates a return that exceeds the expectations and requirements of other like-minded investors. Many businesses fall short of this hurdle. They can create a living, permit personal savings, and offer personal independence, all of which are desirable. But the capacity for shareholder wealth creation ultimately entails superior business models characterized by scalability and operating leverage that combine to surpass the profitability needed to provide for personal financial requirements. Such characteristics are a minimal requirement to attract sophisticated, independent, third-party capital.

I'm going to discuss shareholder wealth creation by focusing on shareholder pre-tax rates of return on invested equity. This is a finance concept rather than something that can be interpreted from a financial statement. In finance terms, equity is simply the cost basis of a shareholder investment. That equity cost basis never changes unless you reinvest corporate free cash flows in expansion or debt repayment. Actual invested equity is unmoved by depreciation or amortization expenditures, by reserves for asset or goodwill impairment, or by mark-to-market hedging contracts and other noncash accounting charges. These are merely accounting conventions and don't impact the actual equity investment made in a business enterprise. The idea is to generate higher returns on your equity cost basis than would otherwise be required by investors in enterprises bearing similar risk. In doing so, the business will be worth more than it cost to create, and all of the resultant appreciation will accrue to a company's shareholders.

Let's look at the equity return calculation through a shortcut formula that focuses on current pre-tax equity cash yields. After-tax returns can be impacted by a choice of corporate financial structures. Evaluating equity returns on a pre-tax basis places business models on an even playing field. Likewise, the model example in Table 1 computes business investment that includes both owned and leased real estate values. Some companies elect to lease assets, and others choose to own the real estate they deploy in their business; that choice doesn't impact the cost of the real estate deployed. Real estate lease capital is just another form of external (meaning nonshareholder) funding that takes the place of leverage as well as the shareholder equity that would be required to own the real estate. While Table 1 incorporates all real estate in order to make companies comparable, the formula for returns works just as well if leased real estate is omitted and the operating margin is shown net of the related lease payments.

The shortcut formula used to compute current pre-tax equity yields is the V-FormulaSM. The actual pre-tax cash yield would be slightly smaller and would be computed exactly the same way except that the debt/lease payment constant would be used instead of the interest rate.

How does the V-Formula relate to shareholder wealth creation? Just compare the current pre-tax rate of return to the return an investor would otherwise seek. If the return is double the return that other equity investors would seek, then the shareholder equity is worth twice what it cost. One obvious caveat: The analysis presumes that the company is optimally operated and capitalized and that an alternate investor wouldn't seek other formula input changes.

A CORPORATE RETURN ILLUSTRATION

See Table 1 for a demonstration, using the V-Formula, of a shareholder return computation for a sample company. The inputs I chose resemble a chain restaurant operator, but the model is designed to be universal.

To keep things simple, the equity return model has just nine balance sheet and income statement variables. Only one of the variables_ sales_is an absolute number; all other variables are shown as relative values. You could even eliminate that lone numeric variable and instead use the number one (1) in all of the relevant formulas. I used the number simply to illustrate a balance sheet showing the company's total required investment funded through external capital and shareholder equity. Employing the V-Formula, the current pre-tax shareholder equity yield winds up being 60.7%. How much equity value is created? If other investors were to have a current pre-tax equity yield expectation of 20% (the 10th model variable), then the equity would be worth 3.04x (3.04 times) its cost (60.7% 20%). In the model illustration, this equates to an equity valuation of more than \$5.7 million (\$1.8 million - 303.7%) and shareholder wealth creation of more than \$3.9 million (\$5.7 million - \$1.8 million).

OPPORTUNITY COSTS

As I mentioned earlier, opportunity costs can be caused by various financing-imposed limitations that can impact both equity capital

An Opportunity Cost Primer

BY CHRISTOPHER H. VOLK

In my more than 30 years in the commercial finance industry, I've extended an array of short-and long-term corporate debt, real estate mortgages, and real estate lease financing. As a finance professional, I get many questions about my industry, and two areas that potential clients want to know about stand out. The first is that nearly everyone wants to know a borrowing or lease rate. A close second is financing biases. Such biases most frequently pertain to a preference to avoid operational flexibility limitations associated with financing contracts.

Traditional finance examples of optionality restrictions include note prepayment lockouts (you can't pre-pay a loan within a certain amount of time), severe prepayment penalties that impede note prepayments (for instance, so-called "yield maintenance" penalties that entail a costly present value of your future debt service at government borrowing rates), balance sheet covenants that limit other indebtedness or leverage, cash flow sweep requirements, and limitations on note assumability, just to name a few. Real estate leases have their own sets of optionality issues that cover both ends of the asset performance spectrum: the disposition of underperforming assets and the need for added capital to expand assets that are strong performers. Limits on corporate optionality impose costs from lost opportunity potential; these lost opportunities are commonly referred to as opportunity costs. Opportunity costs can actually loom larger than any financing cost differentials and impose one or both of two types of risk on a business:

Capitalization Risk. This risk is that a company may be required to employ larger amounts of shareholder equity than otherwise mandated; imposition of such a requirement will tend to depress shareholder wealth creation. Keep in mind that the added equity commitment does little to lower business risks; it's simply imposed by financing covenants, restrictions, or even financer limitations.

Operating Margin Risk. This risk is that a company may suffer reduced operating profit margins as a result of growth limitations or operating constraints. It may sound strange to think that a source of financing can actually have an impact on corporate profit margins outside of the

Cons:

- At this time, cloud ERP solutions are still building out functionality as compared to the traditional on-premises software vendors.

- There are many new and small cloud ERP vendors that are entering the market because of the opportunity to start with a fresh ERP solution. Capitalization and viability may be an issue for some of them.

- The majority of the current cloud ERP users are smaller companies, so some vendors may not have the sophistication or capacity to work with larger, more complex organizations. This is changing because larger companies are now implementing cloud ERP solutions.

- Though configuration of cloud ERP is available to all customers, major customizations usually aren't allowed so the vendor can maintain the upgrade path.

- Customers are required to upgrade to the latest version of every release.

- Annual subscription fees are higher than annual maintenance fees for on-premises solutions.

- A consistent connection to the Internet is required. If you lose connectivity because of a natural disaster or cyber attack or if the vendor goes out of business, you may have no access to the system or data.

- Cloud security varies depending on the vendor and is outside your control.

- You're contractually committed to the cloud ERP vendor for a specified time period.

- It may be difficult to leave the vendor and migrate your data to a new system. Though you own the data,

the software vendor owns the data structure, rules, reporting tools, and audit trail information to view and analyze the data effectively.

- Depending on the terms of your agreement, you must keep vendor payments current or you may lose access to the system.

ON-PREMISES ERP PROS AND CONS

On-premises ERP solutions typically have deeper functionality because they're more mature solutions and offer significant modification and customization capabilities to fit unique requirements. The software license and on-premises installation allow you to have more control over the software, which means you can run the software even if you lose Internet connection, decide to stop paying maintenance, or the vendor goes out of business.

On the other hand, on-premises implementations require hardware and infrastructure maintenance, a much larger initial cash outlay for the license and implementation, and you have to implement periodic upgrades. Let's look at some pros and cons of on-premises ERP software solutions.

Pros:

- There's deeper functionally as of the time of this writing.

- There's more flexibility to make company-specific configuration and customization.

- Installation on proprietary company servers enables use of the software even if you lose connectivity to the Internet, stop paying annual maintenance, or the software vendor goes out of business.

- Upgrades aren't required - you can maintain older versions. But many vendors will only support the current version and one or two previous versions.

- Long term, the out-of-pocket recurring annual maintenance cost is lower than the annual subscription cost of a cloud ERP solution.

- You can implement in a hosted environment that allows you to outsource the hardware and maintenance of the software but still maintain control. You can move from a hosted environment to an on-premises environment.

Cons:

- You have to buy and maintain internal hardware and infrastructure.

- The initial cost for the first year is higher, but lease arrangements may help with cash flow issues.

- Flexibility also creates complexity. Configuration and customization require longer implementation time frames.

- You must plan for and implement upgrades. Customizations may make upgrades more difficult.

- Many solutions require IT resources (either internal or outsourced) to maintain the system.

- You must develop, provide, and maintain data security internally. This may include securing equipment, back-up facilities, and disaster recovery.

WHAT'S THE ANSWER?

Is a cloud ERP solution right for your organization? The answer depends on resource availability, functional requirements, IT infrastructure, and the total cost of ownership for the software and delivery options at your organization. In our independent software consulting experience, we've found that there's no one-size-fits-all scenario. In general, we've seen that if companies require deep functionality, have specialized requirements that require customization, need to maintain complete control of the software, don't have a reliable and fast Internet connection, and/or have a strong IT infrastructure and support, then on-premises or hosted solutions are most likely to be the best fit. On the other hand, if a company has relatively standard functional requirements, a reliable and fast connection to the Internet, a need to quickly scale up and down the number of users, and/or a desire to outsource IT infrastructure and support, then a cloud solution fits well. Either way, make sure you have some-one with experience in software licensing, hosting, and cloud agreements review the contract documents prior to signing an agreement to protect your interests in the contract.

In the future, ERP in the cloud will mature and gain significant market share, but on-premises ERP solutions won't disappear. The bottom line is that companies now have multiple viable ERP implementation options, so you should make an objective evaluation of both cloud and on-premises/hosted ERP solutions to make the best decision for your organization. SF ●

Spencer Arnesen, CPA, is a managing principal at SoftResources (www.softresources.com), an unbiased software selection consulting firm, and is a frequent author and presenter on software selection and the business software market. You can reach him at (425) 216- 4030 or sarnesen@softresources.com.

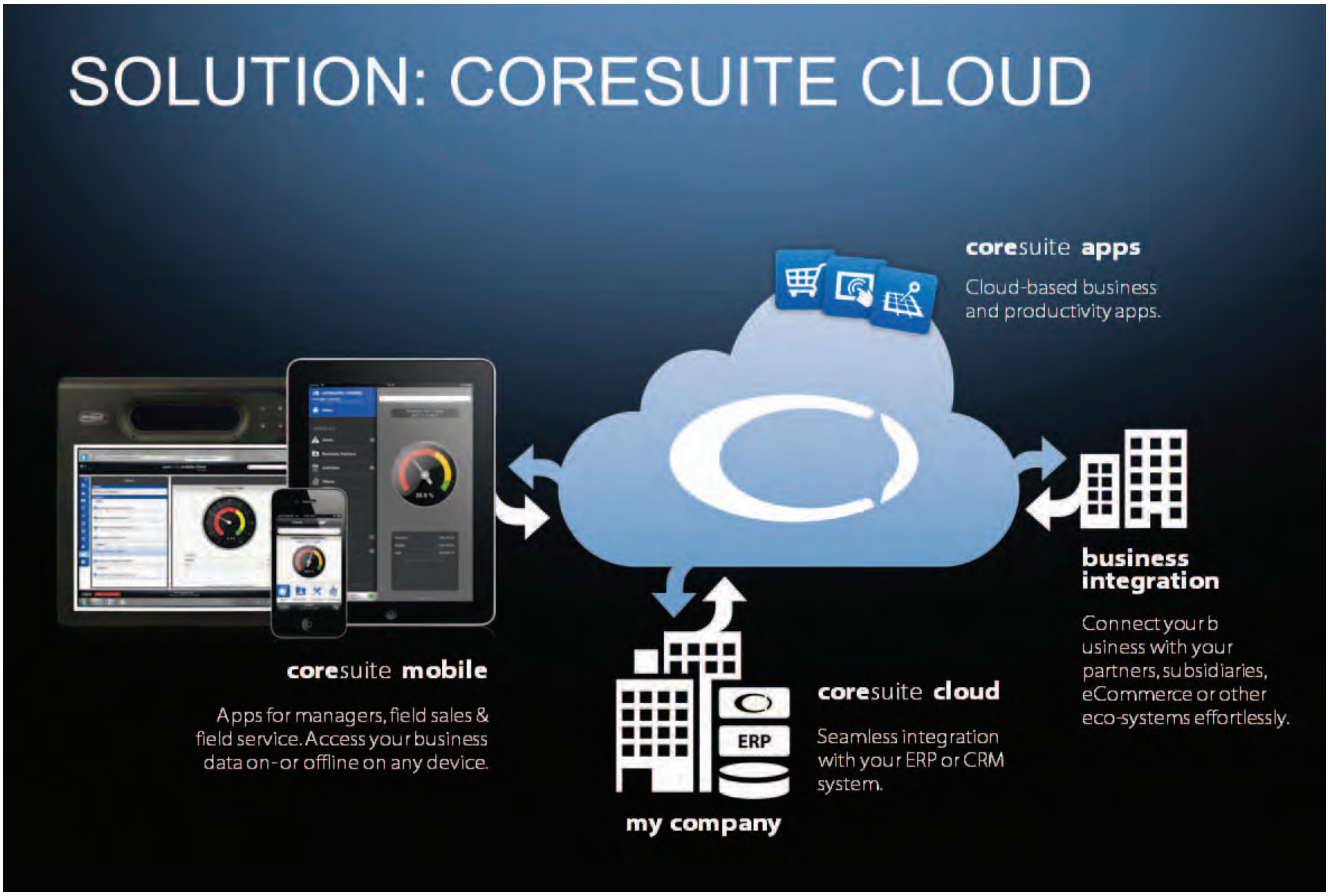

premises yet have a cost and payment structure that's spread over time, similar to a cloud payment plan.

CLOUD ERP PROS AND CONS

In general, cloud ERP vendors have the latest technology and are currently building new functionality into their offering. They don't have the baggage of supporting an installed base with old versions and can be nimble in their development. Because many cloud solutions aren't as functional or as complex as the on-premises vendors and limit software customization, implementation can be faster. Internal cost also is lower because you don't have to buy server hardware or have significant technology infrastructure.

On the other hand, because the software is less mature, you may have to wait for key functional upgrades to become generally available.

Probably the biggest drawback of a cloud solution is that you're completely dependent on the cloud vendor. If you or the vendor loses connection to the Internet, if you miss your monthly or annual payment, if there's a natural disaster, or if the vendor goes out of business, you could lose access to the system. The SLA that you sign with the cloud provider will dictate the terms of the agreement for the ERP service. Make sure that you carefully review how the vendor will support you in the event of possible sys-tem interruptions, ownership and retention of data, as well as what happens if you choose to leave the vendor's solution. Be aware that leaving a cloud solution is rarely discussed by the cloud providers. In what format will you get your proprietary data? Will the vendor support you as you migrate off their service and implement a different solution?

Now let's look at some of the pros and cons of cloud ERP solutions.

Pros:

- It's modern technology with new functionality. The vendor doesn't have to support any old versions of the software.
- Solutions are faster and easier to implement. Systems aren't as complex and may be more intuitive and configurable.
- The first-year cost is lower.
- There's no hardware or infrastructure cost.
- It has scalability. You can add or reduce users as your needs change, which works especially well for seasonal businesses or companies on a high-growth path.
- You're always on the latest release. There are no big upgrade scenarios.
- You own the data (but not the software) and can leave the vendor at the end of the subscription term.
- The software is easily accessible anywhere through a browser.
- The vendors have put a heavy investment in security and backup infrastructure.
- The vendor provides technical resources.
- Software fees are expensed rather than set up as an asset and depreciated.

3. On-premises vendors are still in the process of modifying their technology to serve a cloud environment. For many of them, timing to release a cloud solution will depend on their approach. Some vendors are working on modifying their solutions, which is the faster development scenario, while others are building cloud solutions from the ground up, which will take more time but allow them to start fresh with the latest technologies.

4. At this time, the majority of cloud ERP installations are in smaller companies because they have basic functional requirements, typically don't have a large investment in IT infrastructure, and have relatively few users. This is changing as acceptance moves up-market and larger companies implement cloud ERP solutions.

5. The cloud vendors are able to implement faster than on-premises vendors because their solutions are simpler and they don't usually offer the sophistication or flexibility that on-premises vendors do.

SECURITY CONSIDERATIONS

One of the biggest impediments to the adoption of the cloud model in the ERP space is concern for security. Reports of security breaches of credit card and personal customer data at large online companies have contributed to this concern. The good thing is that, at this time, we aren't aware of any specific case where sensitive data was exposed from a cloud ERP provider. Still, companies have been concerned that putting financial and operational information in the cloud increases the possibility of exposing sensitive data to hackers and outside entities.

To address this concern, cloud vendors have put significant resources into improving the security of their systems. Many cloud ERP vendors are adopting compliance with Statement on Standards for Attestation Engagements No. 16 (SSAE 16), "Reporting on Controls at a Service Organization," which replaced Statement on Auditing Standards No. 70 (SAS 70), "Service Organizations." This attest standard developed by the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) includes requirements for in-depth audits of internal controls over data and network security, backup and restoration procedures, and system availability. Because cloud ERP vendors can't afford to lose data for their clients, their focus on security is typically much higher than if you were to set up security for an in-house/on-premises solution. Nevertheless, the strategy for maintaining security varies by vendor, so be sure you review the security policies of the cloud ERP vendor before signing the service level agreement (SLA).

For larger organizations that want to take advantage of the benefits of cloud technology but are still concerned with regulatory compliance, security, and control issues, there's a growing trend to form a "private cloud." This involves a single company or group of companies with common requirements that set up a cloud to deploy software solutions that are accessed only by that private group.

COST CONSIDERATIONS

Cloud vendors claim that companies will realize significant cost savings by using cloud solutions. But whether that's true for your company requires an individual cost analysis. Moving to a cloud ERP simply means that you're moving cost from an in-house expenditure to an out-sourced expense, which is similar to buying a car (on-premises and hosted) vs. riding a city bus (cloud). This also has an impact on the financial statements because instead of setting up a capital asset for on-premises ERP that's depreciated over time, companies can expense the annual service fees of a cloud ERP provider.

The cost savings that cloud vendors tout comes from the fact that the initial up-front license fees are lower and that many internal costs can be eliminated to support the ERP system. These internal costs include IT infrastructure, hardware, and the time required for personnel to support the on-premises ERP system and install periodic upgrades. The actual cost of these items varies widely by company, so you'll need to look at the specific internal cost for your company to determine how much savings you could realize by implementing a cloud ERP solution.

Let's look at the main components of external (out-of-pocket) costs for implementing an on-premises solution vs. subscribing to a cloud solution.

On-premises Software Cost:

- Software License (One-time cost - based on a concurrent or named user model.)
- Software Maintenance and Support (Annual cost - typically 18%-25% of the software license cost.)
- Implementation Services (One-time cost - typically one to two times the cost of the software license, and it includes training. You may also have implementation services for upgrades, which may occur about every three to seven years.)
- Hardware (One-time cost - frequently costing only 5% of the total cost of the software, implementation, and periodic upgrades.)
- Maintenance and Support Personnel (Annual cost - either outsourced or in-house personnel to maintain the system.)

Cloud Software Cost:

- Software Subscription Fee Modules (Annual/monthly cost - based on the modules or areas of functionality used.)
- Software Subscription Fee Users (Annual/monthly cost - based on the number of named users that will be accessing the system.)
- Implementation Services - Implementation Cost (One-time cost - typically one to two times the cost of one year of annual subscription fee.)
- Support (Annual cost - similar to on-premises software with different levels of annual phone and software support.)

Keep in mind that a major upgrade may be required with an on-premises scenario, usually between years three and seven. Depending on the software you select and the specifics of your implementation, this upgrade can be easy with minimal impact on your organization, or it can be costly and disruptive. On the other hand, cloud vendors don't have this issue because all customers are automatically upgraded with every release (whether they want to upgrade or not). These upgrades usually aren't as difficult because the vendor handles most of the upgrade activities for all of their customers at the same time. Make sure that you discuss the impact of upgrades when you go through the software selection process. A good way to get additional information in this area is to conduct reference checks by asking current customers about the impact of upgrades on their organization.

In working with our clients, we've found that the initial cost to purchase the software license and implement a cloud solution generally is less than the initial outlay for an on-premises solution. But the ongoing annual fees the cloud vendor requires are typically higher than the annual maintenance fees of purchasing an on-premises license. We recommend that, at a minimum, you do a five-year cost comparison that clearly identifies both the internal and external costs for both options.

If you have cash flow issues, moving to a cloud solution may be helpful because the up-front cost is lower and payments are spread out over time. If your needs dictate an on-premises ERP solution, you should explore software lease options that let you implement on-

really offer a hosted solution or a single-tenant solution in a hosted environment, which is a common strategy for traditional vendors in the process of moving to the cloud.

HOW ERP VENDORS ARE DEVELOPING CLOUD SOFTWARE ?

Depending on the history of the software vendor and product, there are different approaches to developing a cloud-based ERP solution. The vendors can be divided into two main groups:

1. Traditional ERP Software Vendors. These are vendors that have been providing ERP software for many years in the traditional on-premises manner and are in the process of developing hosted or cloud solutions as the market moves to a cloud environment. They're doing this in one of two ways: modifying their software technology to fit a cloud model (which is the direction Microsoft Dynamics is going) or building a separate cloud solution from the ground up (which is what SAP did with Business ByDesign). In general, the on-premises ERP software providers have mature functionality but have varying levels of cloud technology offerings.

2. Cloud ERP Software Vendors. These are newer software vendors, such as NetSuite, Workday, Intacct, Acumatica, Plex, and others, that have developed a cloud solution from the ground up. These companies are in the process of building functionality and require an Internet connection to access the system. Though some of them may not have a large installed base at the present time, they don't have to support older versions (like the traditional ERP vendors) because all clients are maintained on the latest version.

A number of cloud ERP companies have entered the market over the past few years that have been built by veterans of the traditional on-premises ERP market and are making a new start. They include Workday (former PeopleSoft employees), FinancialForce (former CODA employees), and Acumatica (former Solomon employees). For example, Workday is repeating a deployment strategy that worked well for PeopleSoft in the 1990s, which is to start with an HR/payroll solution and then develop a financial/ERP software solution by targeting sectors such as healthcare, higher education, government, services, and manufacturing.

STATE OF THE CLOUD ERP MARKET

As I mentioned earlier, ERP solutions continue to mature as time passes, but here's the state of the cloud ERP market as of the beginning of 2013:

1. In general, cloud ERP vendors are still building out functional capabilities as compared to traditional ERP vendors that have spent decades developing their systems. We've found that, at the time of this writing (January 2013), there's a tradeoff between deeper functionality and cloud technology. This functional gap is narrowing rapidly, but you should do a thorough functional review when evaluating cloud ERP solutions.

2. Some cloud ERP vendors are taking a hybrid approach to development by using a cloud engine such as Salesforce.com to jump-start their development and building their solution on top of this engine.

companies would outsource computing power on large mainframes. It's interesting to see the full-circle evolution of enterprise software from being outsourced, to in-house implementation, and now going back to an outsourced model again.

Before we look at what's happening with the ERP vendors in the cloud, we need to define the three ERP software delivery methods:

1. On-Premises Software. This is the traditional method of implementation where you buy the software license and install the software on your in-house hardware. Your internal IT staff maintains the software and handles upgrades. In some cases, you can outsource support of the software to a third-party IT service provider even though the software is installed on your hardware.

2. Hosted Software. This is an outsourced model where you buy the software license, but the hosting (including all hardware), maintenance, and upgrades are handled by a third-party company. In the early 2000s this model was called application service provider (ASP). Hosted software is a single-tenant scenario. In other words, you own the software and have dedicated servers that run your specific solution that you access via the Internet. You have full control over the software and can upgrade or not as you choose.

3. Cloud (also known as Software as a Service). The cloud model is similar to the hosted model except that it's a multitenant scenario. This means that the cloud provider will put many different companies on the same software and servers, with each company's information separated by security. The software vendor handles all hardware, maintenance, and upgrades, and the system is accessed through the Internet. While you can configure the software for your organization, the ability to make more company-specific customizations that affect the source code may be limited because the vendor has to maintain the software for many different customers. Also, you're required to upgrade when new updates are released so the vendor can keep all of its customers on the same version.

It's important to note that, at the current time, some ERP vendors' marketing materials claim they have a cloud solution when they

Is a Cloud ERP Solution Right for You?

BY SPENCER ARNESEN, CPA

There's been a lot of hype recently about how cloud software solutions are the wave of the future. In the consumer environment, you can use applications in the cloud to download and listen to music from Apple; watch movies from Netflix, Amazon, or Hulu; or use a cloud-based e-mail address such as Gmail, Hotmail, or Yahoo! Mail. The cloud is also making significant headway in the corporate world.

Over the past two decades of providing independent software selection consulting, my company has seen many technology changes. The cloud is now at the forefront of these changes. For example, we've seen cloud software for customer relationship management (CRM), such as Salesforce.com, Microsoft CRM, and more, and Human Resources (HR)/payroll, such as ADP, Ultimate Software Group, PDS, and more, become widely accepted and implemented by our clients. Now we're seeing a high level of interest for enterprise resource planning (ERP) software in the cloud because almost every client is at least considering a cloud ERP solution.

Is cloud ERP right for your organization? Despite the media barrage, the reality is that cloud ERP is right for some organizations, while on-premises ERP software best fits the requirements of others. This means that if you're looking to replace your ERP software, you now have another evaluation point to consider as you move through the software selection process.

This article will help you identify the information you need to gather so you can objectively evaluate whether a cloud ERP solution is right for you. We'll look at how the cloud is shaping up in the ERP market, define how ERP vendors are approaching the cloud, identify security and cost considerations, and outline the general pros and cons of both cloud and on-premises ERP implementation.

WHAT IS THE CLOUD?

Although there have been numerous articles about this "new technology" in an array of publications, the cloud is actually just another software delivery method. Though technology has advanced significantly over the last 40 years, this approach to using software is reminiscent of the old service bureau days in the 1970s where

Once you find the IP address, copy and paste it into the search bar at www.whatsmyip.org (see Figure 3). Whatsmyip.org is a website that allows you to trace the originating IP address of the sender to pinpoint the location from which the e-mail was sent (arin.net and domaintools.com are two other examples). Using the IP address/domain name, the Whois & DNS link on Whatsmyip.org can provide more detailed identification information, such as the organization's name, geographical location, and domain server (see Figure 4). Therefore, using Chase as our example, if the IP location and the organization identification indicate a different location from where Chase Bank is headquartered and/or have a different organization identification, the e-mail could be phishing for private information. This technique also allows the courts to trace e-mail communications between disputing parties. This is a simple example, of course. More-complicated situations may require down-loading packages and possibly purchasing complex forensic software.

So what's the current state of forensic software, and where is it headed? To answer those questions, let's discuss the trends for these tools from the perspective of accounting professionals.

WHERE THINGS MUST IMPROVE ?

To understand where this expanding technology is headed, we examined the current environment and found four factors that should markedly affect the present and future of digital forensics tools:

1. Technological progress. Despite good efforts, digital forensics has been unable to keep pace with the rapid advances of computer technology. These advances have increased the complexities involved in analyzing IT devices, and it takes time for digital forensics to catch up. To facilitate the work of digital forensics, data that's deemed important should be stored in hardware that most digital forensics tools have proven qualified to operate with. This is especially important when your organization is considering a new technology touting some security advantage as an alternative to data storage.

2. Lack of collaboration. Most of the digital forensics community (government departments, corporations, business organizations, and academia) rarely coordinate their efforts to find solutions to improve tools and procedures. Pooling knowledge from their collective experience would be invaluable to improve forensic analysis. Since there's currently no solution to this, our perspective is that accounting and IT professionals should clearly identify what type of digital forensics fits the particular needs of their businesses and refer to the most up-to-date tools–either commercial or open-source.

3. Forensic education. Most university programs on digital forensics follow their own path. This means that individuals who graduate with a degree in the field have widely varying amounts of knowledge and understanding of the subject. In addition, as the field of digital forensics continues to evolve rapidly, many instructors aren't acquainted with the latest developments. A proposed curriculum in forensics has been developed, but it isn't digital specific.

4. Lack of well-established standards. The lack of formal standards provided by an overseeing body creates an issue with defining limits for forensic evidence, such as quality levels, ethical boundaries, and technically valid methods. Fuzzy concepts and unclear rules in the world of digital forensics are currently an unfortunate reality for which there's no immediate solution. Some guidance on the "rules," however, is available by examining recent court decisions. But if you're looking for advice about concrete issues of interest to your particular business, consult only with professionals familiar with the world of digital forensics.

Despite these shortcomings, organizations shouldn't simply dismiss these tools based on their current limitations. Management accountants have a unique knowledge about their firms and understand which information is valuable enough to be at risk of tampering, theft, or unauthorized access.

IT experts generally don't have this information, and their technical skill may not be enough to spot distortions that would be obvious to an accountant.

Clearly, management accountants can use basic knowledge of digital forensics to help prevent such situations, avoid escalating damages in cases where security has been breached, and lend help to the IT experts in spotting tampered data. As businesses rely more and more on technological gadgets, getting acquainted with the methods used to track cybercriminals–and implementing tools to thwart them–will prove invaluable in efforts to keep business data safe. SF ●

John Brozovsky, Ph.D., is an associate professor of accounting and information systems in the Pamplin College of Business at Virginia Tech University in Blacksburg, Va. You can contact him at jbrozovs@vt.edu or (540) 231-5971.

Jie Luo, Ph.D., is an assistant professor of accounting in the Division of Business at Concord University, in Athens, W.Va. You can reach her at jluo@exchange.concord.edu or (304) 384-5397.

FURTHER READING

Robert Vamosi, "Microsoft Serves Law Enforcement Free COFEE," CNET, April 30, 2008; http://news.cnet.com/ 8301-10789_3-9932600-57.html.

Golden G. Richard III and Vassil Roussev, "Next-Generation Digital Forensics," Communications of the ACM, February 2006, pp. 76-80.

Marcus K. Rogers and Kate Seigfried, "The Future of Computer Forensics: A Needs Analysis Survey," Computers & Security, February 2004, pp. 12-16.

Mary-Jo Kranacher, Bonnie W. Morris, Timothy A. Pearson, and Richard A. Riley, Jr., "A Model Curriculum for Education in Fraud and Forensic Accounting," Issues in Accounting Education, November 2008, pp. 505-519.

Mohammad Iftekhar Husain, Ibrahim Baggili, and Ramalingam Sridhar, "A Simple Cost-Effective Framework for iPhone Forensic Analysis," Digital Forensics and Cyber Crime, 2011, pp. 27-37.

Online Forensic Evidence Extractor (COFEE). (Law enforcement organizations receive COFEE for free, and more than 2,000 agencies worldwide are using it, according to Microsoft.) COFEE, Microsoft says, is a "USB drive that allows law enforcement to run more than 150 commands on a live computer system and save the results on the portable drive for later analysis." By doing so, valuable information is preserved that would be lost if the computer were shut down and transported to a lab.

OPEN-SOURCE, FREE TOOLS

If your organization is small and not yet ready to invest in an expensive commercial package, several open-source digital forensics tools are available as an alternative. Open-source tools are often free and frequently offer faster enhancements, including software updates to head off viruses. On the downside, they're more limited in their scope of coverage (meaning you might need more than one package) and have less customer support than commercial packages. Nonetheless, open-source products are certainly worth a look for businesses that don't rely extensively on computer technology yet don't want to make their data easy prey for cybercriminals.

One such open-access tool is FTimes, which is used as an "evidence collection" tool. It gathers information about directories and files in a manner "conducive to intrusion and forensic analysis," according to its producer. It logs four types of information: progress indicators, configuration settings, metrics, and errors. The program uses a command line interface, which means users need to type in commands rather than pointing and clicking with their mouse.

Another free alternative to consider is Galleta, an open-source tool that examines the contents of cookie files on the Internet to reconstruct a user's Web activities. The program parses each cookie file and produces field-delimited files. These files are easily imported into standard spreadsheet programs as there's a fixed item, such as a comma or a blank space, between each variable. Galleta works in Windows, Linux, or Mac systems.

Other tools, such as Network-Miner, help monitor networks with sniffer/packet (the small bursts of data into which e-mails are divided) capturing tools to detect suspicious issues. They're used to gather information about hosts, making them popular among incident-response teams and law enforcement. Another free program, The Sleuth Kit (TSK), is open-source software that provides file extraction and forensic analysis in Windows, Linux, and Unix.

Forensics Toolkit Imager (FTK Imager) is a free software program produced by AccessData that allows users to create image files and store them in several different file formats, including those used by Guidance Software's EnCase. FTK Imager can run off of a USB thumb drive, which is particularly convenient for many users.

DIGITAL FORENSICS IN ACTION

Phishing e-mails, which attempt to deceive the recipient in order to acquire protected or personal information, have become one of the most common threats to information systems. Legitimate senders, of course, will never ask for private and confidential data via e-mail; therefore, most users are skeptical about e-mails that ask for information the sender should already know. The trick for the recipient is knowing how to verify that the e-mail really did originate from the individual or organization that the sender claims to be.

There's an easy way for you and your organization to protect against spoofing, phishing, social engineering, and other types of attacks from hackers. Consider an e-mail sent to a Google Gmail account. The user–you, we'll assume–has a credit card account with Chase Bank.

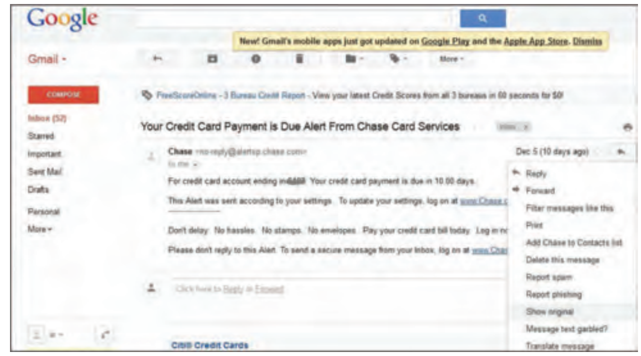

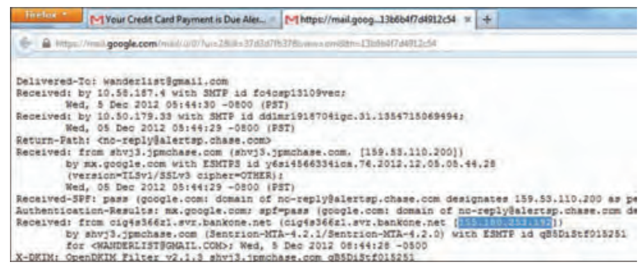

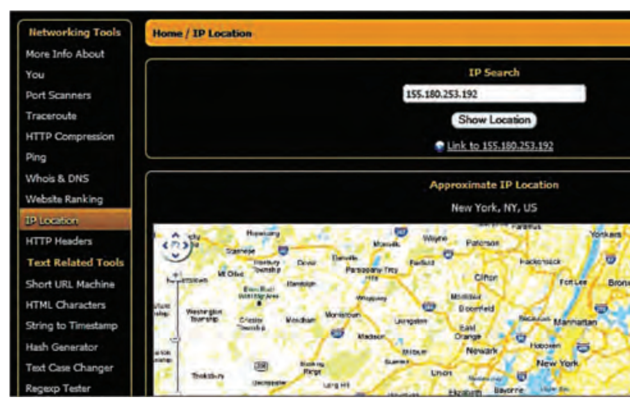

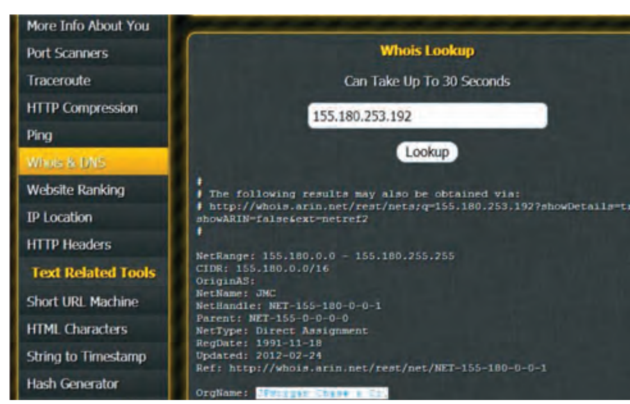

If you receive an e-mail that appears as if it were sent from Chase, open the e-mail, click on the inverted triangle next to the sender's e-mail address, and then select "Show Original" from the dropdown menu (see Figure 1). A new window opens (see Figure 2). In this new window, locate the sender's IP address (a four-part number, set off by periods, that's frequently 12 digits).

all activities of a certain user, digital forensics tools must be able to examine them extensively as well as recover and capture images of those files, if necessary. The reasoning behind this principle is clear: If there's any trace of suspicious activities, it should be present in a log file. Therefore, the handling of this type of file should be as competent as possible.

Third, the quality of produced evidence should be high enough to avoid significant disputes in court. In short, the higher the quality of output generated by digital forensics tools, the better it will serve the party who uses that output to make its points.

Fourth, a good digital forensics tool should be able to recover deleted files whenever possible. That is, the tool should be able to recover the file when the data is still present on the hard drive, even after a user deletes it. Since criminals frequently try to cover their tracks by deleting files, the ability to recover these files is of primary importance.

Fifth, digital forensics tools should have a keyword search function to assist on file examinations. While seemingly trivial, this function makes suspicious activity detection easier while minimizing the risks of corrupting the original file under examination. A corrupted file would negatively affect potential admissibility in court.

Sixth, digital forensics tools must be able to retrieve Internet browsing history, particularly if it has been deleted or tampered with. The browsing history represents the bulk of information flows between the firm and outside parties. Because most cyberattacks are generated outside the firm, it's vital to extract and examine Internet browsing data as accurately as possible.

COMMERCIAL PRODUCTS FOR THWARTING CRIMINALS

There are many digital forensics tools available to accounting professionals and their organizations ranging in cost from $1,000 to $3,000–plus annual maintenance fees that run about 20% to 30% of the purchase price.

(Of course, all prices are subject to change, and vendors must be contacted for current prices.) The four key players in the commercial market are Guidance Software's EnCase, AccessData's Forensics Toolkit (FTK), Paraben's P2 Commander, and Technology Pathways' ProDiscover. Though your specific needs will depend on the type of business you're in, all four of these leading packages– especially EnCase and FTK–cover all the functions and features of digital forensics that will likely be necessary with regard to your data.

EnCase is currently the market leader in digital forensics, and its technology is commonly validated in court proceedings involving data acquisition, analysis, and reporting. It features folder and deleted file recovery, auto-mated scripting and decryption, and a timeline view of file activities. It also can perform a "signature analysis," a process of identifying files whose headers or extensions have been modified or removed to hide their true types and functions. Guidance Software offers consulting services as well as EnCase training seminars and certifications.

AccessData produces the popular FTK software. It uses wizards, which are a type of interface that provides users with a step-by-step guide to perform a task or application. Through wizards, clients are aided in "data acquisition, filtering, case management, and reporting," the company says. Compared with EnCase, FTK supports more image formats; it also provides great flexibility in reporting and powerful password recovery.

Paraben's P2 Commander offers features similar to those of EnCase and FTK, with a focus on single-workstation tools and a program that allows remote monitoring over a network. Paraben's P2 Commander differentiates itself by specializing in e-mail examination and handheld forensics, including PDAs, cell phones, and GPS devices, among others.

ProDiscover, from Technology Pathways, is known as an evidence-collecting toolset. It's capable of capturing a disk image, including those hidden in hardware-protected areas, physically and over a network. A disk image is crucial to enabling accountants, IT personnel, and other investigators to recover original files from a hardware device and to provide forensic imaging–for example, to map all contents of the hardware to a single file with a level of accuracy that's admissible in court.

Portable devices combining computer and cell phone capabilities, such as Apple's iPhone and Android-based smartphones, have become increasingly popular over the last several years. In response to this trend, several digital forensics tools, such as FTK Mobile Phone Examiner (MPE), EnCase v7, and Paraben Device Seizure, have emerged, with prices typically ranging from $1,000 to $15,000, with annual maintenance fees also required. Less-expensive alternatives, however, can be found in recent developments in the academic community, such as the iPhone forensic framework (iFF).

While large companies can't afford to be without a good detection program, law enforcement is by far one of the biggest users of digital forensics. If your organization asks the authorities to assist in a cybercrime investigation, they'll likely use Microsoft's Computer

Based on consent from The Institute of Management Accountants, we will be republishing martials appering in IMA's magazine (Strategic Finance)

Digital Forensics

A New Challenge for Accounting Professionals

BY JOHN BROZOVSKY AND JIE LUO

Over the last several decades, accounting professionals have benefited from the advances in Information Technology (IT). Instead of relying on hard-copy, paper-based sources, business practitioners adopted cost-effective IT to preserve and analyze information. These IT solutions have transformed the way we communicate, create data, store information, and examine evidence. An unfortunate consequence of these advances, however, is that cybercriminals now have new means to tamper with a firm's data and steal valuable information-without ever seeing or coming into contact with the victim.

In response to these challenges, methods to safeguard digital assets have been developed, spawning a new field known as digital forensics. The methods of gathering digital evidence are evolving quickly to keep pace with emerging technologies and more-skilled cybercriminals. Therefore, it's important for management accountants and other financial professionals to understand the development of digital forensics, evaluate current techniques, and assess where the technology of digital forensics is heading.

There are a number of reasons why management accountants need this information. First, they're going to be on the front lines, identifying where and when something needs to be done. Second, management accountants need to be able to talk with IT people and, as such, must have at least a basic understanding of what to instruct them to do. Third, to the extent that management accountants get involved in internal audits, it becomes even more critical that they know a bit about digital forensics. The CMA((Certified Management Accountant) exam even includes issues that deal with internal controls and risk.

WHAT GOOD DIGITAL FORENSICS TOOLS SHOULD DO?

The main selling point of digital forensics is its capability to identify data users–legitimate or not–and what these users do with the information they access. Digital forensics has played a key role in gathering evidence for numerous court cases by allowing investigators to examine data storage devices, network servers, e-mail servers, and the like. It's therefore a powerful tool for both law enforcement and for business organizations in preventing and detecting unauthorized access to a firm's private information. In this article, we'll discuss many of the tools that make this evidence gathering possible and the extent to which they're useful to accounting professionals.

For digital forensics outputs to be of practical value to their users, digital forensics tools must satisfy a set of six guiding principles that experts can agree upon. First, digital forensics tools must be rigorous in reporting information about date and time. Any controversy in this regard could compromise the credibility of evidence supporting a claim.

Second, related to the first principle, digital forensics tools should be particularly competent in handling log files. As the log file describes

SOCPA Turing 21: More Than Twenty Years of Dedication

Efforts exerted to develop the accounting and auditing profession in the Kingdom of Saudi Arabia was culminated by the issuance of the Royal Decree (M/12) in the year 1412 H. corresponding to 1992. The decree established the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) as the professional vehicle for the advancement of the accounting and auditing profession and upgrading it status. SOCPA's establishment was an endeavor that has complemented efforts of the government of the Custodian of the Two Holy Mosques, to develop the business environment and achieve sustainable economic value.

Dr. Ahmad Almeghames

Secretary General

Developing the accounting and auditing profession in the Kingdom and bringing it to a reputable rank was a dream that has become a concrete reality today. The Saudi accounting and auditing profession today, as per independent observers, is a good model for other professions at the local and regional levels.

SOCPA has worked hard towards establishing the profession in the past 21 years of its age. The results of this hard work is manifested in different ways including the commitment to professional standards and regulations as well as the constructive interaction among stakeholders of the profession. SOCPA owes its achievements to Allah, then to the continued support of the government of the Custodian of the Two Holy Mosques and dedication of interested parties who have devoted every effort to improve the profession.

I would like to commend the contribution of all those participated in the development of the profession, including academics, CPAs, government and private sector professionals. Thank you all for your genuine input.

وصل دعمك برسالة على الرقم

5055

عندما ينعم الله عليك بالطعام.. تذكر يتيماً جائعاً

وصل دعمك برسالة نصية للرقم **5055**

- أرسل رسالة بالرقم **1** للتبرع بـ **12** ريال شهرياً
- أرسل رسالة **فارغة** للتبرع بـ **10** ريالات لمرة واحدة

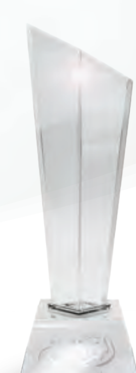

جائزة **السعفة** للشفافية لعام 2013

الرقم الموحد 920001133 www.ensan.org.sa

الجمعية الخيرية لرعاية الايتام

CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE